صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن
1200 مليما

الهدف افراغ المدينة

مخطط صهيوني لتحويل رفح لمنطقة عازلة

الرابطة المحترفة الأولي لكرة القدم

عندما يصبح الميدان ثانويا ومكتب الرابطة هو اللاعب الرئيسي

22

الثلاثاء 15 أفريل 2025 /عدد 707

5

تحت مجهر «24/24» :
استرجاع الأموال المنهوبة:

معركة تونس لاستعادة حقوق الدولة والشعب

استغلال الأطفال في مشاهد مأساوية

أخطبوط التسول يتغوّل

4

الافتتاحية

محمد بن محمود

الاستثمار في الإنسان

من يوم إلى آخر، تتأكد الحاجة في تونس كما العالم الى الاستثمار في الانسان لخلق الثروة و الاستفادة منها.

ومنذ الاســـتقلال، عُرفت تونس بمنظومة تعليمية رائدة مكّنتها من بناء ثروة بشرية ذات كفاءة عاليـــة في مختلف المجالات، ولقد جعلت الدولة من التعليم والتكوين والتدريب المهني أولوية، فأنفقت على هذه القطاعات بســـخاء رغم التحديات والصعوبات المالية التي واجهتها.واســـتندت في ذلك إلى فلسفة تقول إن «الاستثمار في الإنسان» لا يقل أهمية عن الاستثمار في الموارد الطبيعية أو الاقتصادية، باعتباره رافعة أساسية لتحقيق التنمية وبناء مستقبل مزدهر.

وعلى مرّ العقود، مثّلت هذه الكفاءات الركيزة الأساســـية لنجاح تونس، فقد ساهمت في إدارة شؤون الدولة وبناء اقتصادها عبر مواقع مختلفة في القطاعين العام والخاص، وخلقت قيمة مضافة في المجالات العلمية، والإدارية، المهنية، والاجتماعية. وبهذا اســـتطاعت تونس، رغم محدودية مواردها الطبيعية، تحقيق تطور ملحوظ ما زالت تجني ثماره إلى اليوم. كان ذلك «العائد على الاســـتثمار» واضحاً في معظم القطاعات، حيث أثمرت جهود هذه الكفاءات تنمية اقتصادية واجتماعية مشهودة.

ورغم هذا الإرث الناجح، تبدو الصورة اليوم مغايرة، فمع اســـتمرار عمل الدولة ومؤسساتها بشكل طبيعي، حتى في أصعب الأوقات منذ 2011، بدأت الثقة في كفاءاتنا تهتز تدريجياً. و تطرح الأزمات المتكررة، خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، تساؤلات حقيقية حول ما ان كانت هذه الكفاءات التونسية تعمل بذات الحماس والرؤية التي ميّزت مرحلة ما بعد الاستقلال؟

منذ سنوات، اتضح أن البلاد بحاجة ماســـة إلى إصلاحات هيكلية وجذرية تشمل الاقتصاد، التنمية، والمرافق العمومية، و لم يعد المنوال الاقتصادي التقليدي قادراً على تحقيق النمو المطلوب، وتفاقمت الأزمات في كل القطاعات تقريبا فضلاً عن تفاقم البيروقراطية وضعف البنية التحتية، حيث ان هذه التحولات تطلبت ثورة فكرية وإبداعية من الكفاءات التي كان عليها استنباط حلول جديدة، إلا أن ذلك لم يتحقق بالقدر الكافي.

يُطرح الســـؤال اليوم بالحاح: لماذا تبدو كفاءاتنا، التي أنفقت الدولة الكثير لتكوينها، شبه غائبة عن تقديم حلول مبتكرة؟ الكثير منها اكتفى بدور تنفيذي روتيني دون تقديم مقترحات للتطوير أو الإصلاح. المهندســـون، الفنيون، الإداريون، القانونيون، والخبراء باتوا يكتفون بتسيير الشؤون اليومية، بينما البلاد في حاجة ماسة إلى رؤى واستراتيجيات تقودها إلى المستقبل.

إن هذا الجمود الفكري والإداري يبدو غريباً في بلد أثبتت كفاءاته حضوراً عالمياً، حيث يشـــهد العالم بتألق العديد منهم في الخارج. ومع ذلك، لم تتمكن الدولة من استثمار كامل هذه القدرات داخلياً لدفع عجلة التنمية وتحقيق نقلة نوعية.

إن المرحلة الحالية لا تحتمل المزيد من التســـير الروتيني. والمطلوب اليوم هو ثورة تنبع من داخل الكفاءات نفسها، تعتمد على الإبداع وتجاوز التقليدي نحو حلول جديدة ومبتكرة. لا يمكن أن يســـتمر الوضع حيث تبقى المرافق العمومية متدهورة وكأننا نفتقـــر إلى المهارات الضرورية لإصلاحها. ولا يمكن أن يبقى الاقتصاد الوطني جامداً، بينما تمكنت دول شبيهة بتونس من تحقيق تقدم بفضل استثمارها في كفاءاتها.

و إن عودة الثقة بالكفاءات التونســـية تحتاج إلى إعادة تعريف دورها، ليس فقط كمنفذ للسياسات بل كصانع حلول وقائد للتغيير، و على الكفاءات الإدارية والفنية أن تتحمل مسؤوليتها الوطنية في تطوير القطاعات المختلفة واقتراح بدائل واقعية للإصلاحات الضرورية.

ويمثل الاســـتثمار في الإنسان الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية وبناء المجتمعات المتقدمة، حيث يمثّل هذا النوع من الاستثمار في توفير فرص التعليم الجيد، والرعاية الصحية الشـــاملة، والتدريب المهني، بما يضمن تطوير المهارات والكفاءات البشرية وتأهيلها للمساهمة بفعالية في الاقتصاد والمجتمع. فالإنسان هو المحرك الرئيسي لكل تطور، والاســـتثمار فيه يُعَدُّ اســـتثمارًا طويل الأمد يعزز الإنتاجية، ويخلق فرص الابتكار، ويرسخ قيم المواطنة الفاعلة. وعلى الدول التي تطمح لتحقيق تقدم شامل أن تجعل من الإنسان محور استراتيجياتها التنموية، باعتباره أهم مورد لبناء مستقبل مستدام ومتوازن.

في كل مرحلة من التاريخ يكون الإنســـان حتما محور التنمية وأساس البناء، حيث لم يكن الاستثمار في الإنسان مجرد خيار، بل هو رؤية متجذرة تنطلق من قناعة بأن العقول المبدعة والأيادي الماهرة هي العمود الفقري لأي تطور.

ولذلك فإن الاستثمار لا يقتصر فقط على التعليم أو التكوين، بل يشمل رعاية القيم، غرس روح الابتكار، وتمكين الفرد من تحقيق طاقاته الكاملة، و التحدي يكمن في التكيف مع عالم متغير، وكيفية التحفيز على الإبداع وتحمل المسؤولية.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة
البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

الكرنفال الدولي ياسمين الحمامات

40 ألف متفرج يُواكبون الفعاليات

سماح باشا

احتضنت مدينة ياسمين الحمامات فعاليات الدورة العاشرة من الكرنفال الدولي ياسمين الحمامات تحت شعار «فرحة الحياة»

وقال المدير الجهوية للسياحة بياسمين الحمامات، خالد قلوعية في تصريح لمراسلة «24/24» إنّ حوالي أربعين ألف زائر واكبوا الدورة العاشرة من الكرنفال، مؤكدًا امتلاء كافة الوحدات الفندقية بالمحطتين السياحيتين نابل والحمامات الجنوبية. واعتبر قلوعية أن كرنفال ياسمين الحمامات، أعلن رسميا افتتاح الموسم السياحي 2025 بمؤشّرات جيّدة.

وشهدت انطلاقة الكرنفال ترتيبات أمنية غير مسبوقة، امتدت على أكثر من ثلاث كيلومترات، إذ حدّدت من بداية المنطقة السياحية ياسمين الحمامات (الحمامات الجنوبية) حتّى بداية معتمدية بوفيشة.

كما تمّ وضع عشرات الحواجز ونقاط التفتيش التي أمنتها مختلف الفرق الأمنية، ما عد تنظيما وتأمينا محكما وفق عدد من الزوار.

وشهدت الدورة العاشرة للكرنفال مشاركة أكثر من 700 فنان، من بينهم 300 تونسي و340 أجنبيا، قدموا من أكثر من 10 دول، من أهمها إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، وأمريكا وغيرها لتقديم لوحات استعراضية وفنية وتنشيطية جابت شوارع المنطقة السياحية ياسمين الحمامات.

بمشاركة 11 دولة

انطلاق فعاليات البطولة العربية للروبوت والذكاء الاصطناعي با

لحمامات

سماح باشا

تحتضن مدينة ياسمين الحمامات من 11الى 13 افريل الجاري الدورة 16 للبطولة العربية للروبوت والذكاء الاصطناعي بمشاركة 11دولة وحضور 500مشاركا بين فرق متسابقة ومدربين.

وأكد محمد الغول مدير هذه الدورة لمراسلة 24/24 أن احتضان تونس لاول مرة هذه البطولة تحت لواء الجمعية العربية وبالتعاون مع مجموعة من النوادي التونسية الخاصة للروبوت والذكاء الاصطناعي يكتسي أهمية بالغة في تعزيز اشعاع تونس في مجال تكنولوجيا الروبوت والبرمجة والذكاء الاصطناعي وفي خلق فضاء للمنافسة وتبادل التجارب والخبرات.

واشار الى أن هذه البطولة تتميز بتنظيم مسابقات للروبوتات تختلف عن غيرها من المسابقات التي يتدخل فيها المتسابق خاصة وانها مسابقات للروبوتات التي تعمل بالبرمجة والذكاء الاصطناعي.وأوضح من جهته رئيس الجمعية العربية للروبوت والذكاء الاصطناعي، إسماعيل ياسين بان البطولة المفتوحة تعدّ من أبرز التظاهرات العربية المختصة في مجال تصميم الروباتات والبرمجة والذكاء الاصطناعي

وأبرز أن البطولة، التي يشارك فيها متسابقون من الفئات العمرية من 6 الى 25 سنة، تتضمن 8 مسابقات موزعة الى مسابقة تتابع الخط ومسابقة جمع الكرة، ومسابقة السومو (المصارعة بين روبوتين)، بالاضافة الى مسابقة الابتكار الموجهة للطلاب وللمشاريع المبتكرة ومسابقة ذراع الروبوت، فضلا عن مجموعة من المسابقات للاطفال التي تعنى بالمجالات الحياتية

زغوان:

حملة تلقيح ضد الحمى القلاعية والمالطية وجدري الأغنام

محمد الدريدي

شرعت مصالح المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بولاية زغوان، في تنفيذ حملة جهوية للتلقيح ضد أمراض الحمى القلاعية للمجترات وجدري الأغنام والحمى المالطية لفترة تمتد إلى غاية موفى شهر ماي المقبل، لتشمل قطعان المواشي من أبقار وأغنام وماعز بكافة مناطق الولاية.

وذكر رئيس دائرة الإنتاج الحيواني بمندوبية الفلاحة رضا القاسمي في هذا الإطار أنه تم تسخير عدد من الفنيين والأطباء البياطرة الخواص المنخرطين في برنامج التوكيل الصحي، للقيام بعملية التلاقيح، وفق رزنامة تم ضبطها مع مصالح الاتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري.

وأشار إلى أن حملة التلقيح سبقتها حملات تحسيسية تم خلالها دعوة مربي المواشي للإقبال المكثف على تلقيح المواشي من أجل المحافظة على القطيع وحماية المواطن من الأمراض المنقولة خاصة من مرض الحمى المالطية.

وأبرز القاسمي أن 350 ألف من المجترات الصغرى (أغنام وماعز) و11 ألف من المجترات الكبرى (أبقار) ستشملها التلاقيح ضد الحمى القلاعية، و290 ألف من الأغنام ضد جدري الأغنام، و47 ألف من المجترات الصغرى ضد الحمى المالطية، مجدّدا الدعوة إلى المربين بضرورة القيام بالتلاقيح اللازمة.

في جلسة عن بعد بين خبراء من البلدين

تعاون تونسي صيني لمكافحة الجراد الصحراوي

في إطار تعزيز التعاون بين تونس والصين لمواجهة آفة الجراد الصحراوي و التركيز على استخدام التقنيات الحديثة، بما في ذلك الطائرات دون طيار، احتضنت وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري جلسة عمل عن بعد أكد فيها الطرفان على عمق العلاقات الثنائية بين البلدين وأهمية تعزيز التعاون للاستفادة من الخبرات الصينية في هذا المجال.

كما تم الاتفاق على تنظيم دورات تدريبية تستهدف الجهات المختصة في الوزارة، مما يساهم في تطوير قدراتهم لمواجهة التحديات الزراعية.

وتعكس هذه الخطوة التزام تونس بتعزيز قدراتها في مجال الزراعة وتحسين الأمن الغذائي، من خلال التعاون مع الدول الرائدة مثل الصين، والتي تملك خبرات واسعة في مجالات الزراعة والتقنيات الحديثة.

محمد المبروك السلامي

سوسة:

الإعلان عن انطلاق نشاط مركز الأمان للإيواء والإصغاء للنساء ضحايا العنف

محمد الدريدي

أعلنت الجمعية التونسية «أولادنا» عن الانطلاق قريبا في نشاط مركز الأمان للإيواء والإصغاء للنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن «دار للا القمرة» بولاية سوسة، الذي تمّ بعثه بالشراكة مع وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن.

وأوضح رئيس الجمعية المكلفة بتسيير هذا المركز، رضوان الفارسي، في تصريح لوكالة تونس إفريقيا للأنباء، أن مركز الأمان للإيواء والإصغاء للنساء ضحايا العنف والأطفال المرافقين لهن «دار للا القمرة» يعدّ أحد المشاريع الحيوية التي تهدف إلى توفير بيئة آمنة وداعمة للنساء ضحايا العنف، حيث يقدم خدمات شاملة تتضمّن الإقامة والإعاشة، إلى جانب الإحاطة الاجتماعية والقانونية والنفسية والصحية، كما يعنى بمرافقة النساء لمساعدتهن على تجاوز صدمة العنف والاندماج مجددًا في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

وبين الفارسي أنّ المركز سيقدّم خدماته، التي يؤمنها اخصائيون اجتماعيون ومحامون واخصائية نفسيّة، طيلة أيام الأسبوع دون انقطاع وستكون موجهة لفائدة النساء ضحايا العنف بولاية سوسة بطاقة استيعاب أولية في حدود 15 سريرا قابلة للتوسعة.

استغلال الأطفال في مشاهد مأساوية

أخطبوط التسول يتغوّل

محمد الدريدي

التســـول لم يعد مجرد مشهد عابر في الشـــوارع التونســـية، بـــل تحوّل إلى ظاهـــرة متجذرة تخترق المشـــهد الاجتماعي والاقتصادي، لتصبح مرآة تعكس اختـــلالات عميقـــة في الدولة والمجتمع. هذه الظاهـــرة، التي كان يُنظر إليها ســـابقًا باعتبارها إفرازًا للفقـــر والتهميش، اتخـــذت منحى أكثر خطورة، مع تصاعد اســـتغلال الأطفال في عمليات منظمة تُدار خلف الكواليـــس، دون أي رادع حقيقـــي. المشهد الذي يبدو عفويًا للوهلة الأولى يخفي وراءه شبكات تتحكم في توزيع الأطفال على النقاط الحيوية، مستغلة براءتهـــم واحتياجاتهم الإنســـانية لانتزاع تعاطف المارة وتحقيق مكاسب مادية.

التسول بين الفقر والاستغلال: صناعة خفية

في بلد يعاني مـــن أزمات اقتصادية خانقـــة، يُنظـــر إلى التســـول أحيانًا كوســـيلة للبقاء، لكن عندما يتحوّل الأمر إلى اســـتغلالٍ ممنهج للأطفال، فإن القضية تصبح أكثر تعقيدًا وأشدّ خطورة. هؤلاء الصغـــار لا يختارون التسول عن طواعية، بل يُدفعون إليه دفعا تحت تهديدات أو عبر وعود زائفة بأن الأموال التي يجمعونها ســـتوفر لهم حياة أفضـــل. والأخطر من ذلك، أن بعض الأطفال يتـــم اختطافهم أو شراؤهم عبر شـــبكات تتاجر بالبشر، ليتم اســـتغلالهم في أعمال التســـول القسري، وسط بيئة تتجاهل وجودهم ولا تقدم لهم أي حماية فعلية.

المشهد يتكرّر يوميًا في شوارع المدن الكـــبرى: طفل بملابـــس رثة، يحمل ورقة عليها قصة مأســـاوية، يتوسل المارة بعيون زائغة. البعض يُجبَر على البكاء، البعض الآخـــر يحمل رضيعًا لزيادة قوة التأثير على المشهد، وهناك من يتعرض لممارسات جسدية مؤلمة تجبره على استجداء العطف. هذا ليس مجرد تســـوّل، هـــذه جريمة منظمة تنتهك كل الحقوق الأساسية للأطفال، بدءًا من حقهـــم في العيش بكرامة إلى حقهم في التعليم والصحة والأمان.

التشريعات: نصوص صورية وإجراءات عاجزة

من الثابـــت أن القانـــون التونسي يعترف بخطـــورة التســـوّل، لكنه لا يذهب بعيـــدًا في محاربتـــه بفعالية. وفقًا للقانون عدد 61 لســـنة 1975، يُمنـــع التســـوّل ويُفـــرض على من يســـتغل الأطفال في هذه الممارســـات عقوبـــات تصل إلى الســـجن. كما أن القانون الأساسي عدد 61 لسنة 2016 المتعلّـــق بمنع الاتجـــار بالبشر ينصّ عـــلى عقوبات أكثر تشـــددًا في حالات استغلال الأطفال. لكن في الواقع، هذه النصوص بقيت حبيســـة الورق، دون أن تتحول إلى إجـــراءات فعلية رادعة. فمن يحاسب هذه الشـــبكات؟ ومن يتعقب تجار البشر الذين يديرون هذه العمليـــات؟ في ظل غياب آليات فعالة، يستمر المشـــهد دون تغيير، حتى بات المواطن نفســـه يراه كجزء من حياته اليومية الاعتيادية.

الأمـــر لا يتعلـــق فقـــط بالتطبيق الضعيـــف للقانون، بل هنـــاك أزمة في التخطيـــط الممنهـــج للقضاء على الظاهرة من جذورهـــا حيث لا توجد خطة شاملة للقضاء على التسوّل كما أن هذه الظاهرة ليست سوى انعكاس لعجـــز أوســـع في مواجهـــة الأزمات الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة منذ عقود .. هـــذا العجز لا ينبئ بإجراءات قريبة، بل يبدو وكأنه تســـليم بالعجز عن حل المشـــكل وفق مقاربات ليست امنية فحســـب بل ايضـــا اجتماعية وتربوية ما ادى لاستمرار الوضع كما هو، حتى وإن كان ذلك على حســـاب أطفال محرومين من أدنى حقوقهم.

الآثار النفســـية والاجتماعية: جيل يُصنَع للهامشية

الطفل الذي ينشـــأ في بيئة التسول لا يعيش طفولـــة طبيعية، بل يُفرض عليـــه واقع قـــاسٍ يُبـــدد إمكانياته ويزرع فيه مشـــاعر العجز والدونية. هـــذه البيئـــة تحرمه مـــن التعليم، تدفعه إلى تقبل الاســـتغلال كجزء من حياته اليومية، وتحطـــم قدرته على الاندماج لاحقًا في المجتمع كفرد فاعل. التســـول ليس مجرد فعل بسيط، بل هو بوابة لعبودية مقنعة تؤدي لاحقًا إلى الانخـــراط في شـــبكات أخرى أكثر خطـــورة، مثل العمالـــة القسرية أو حتى الجريمة المنظمـــة. وبالنظر إلى أن هؤلاء الأطفال يكبرون بدون نظام قيمي واضح، وبـــدون أي دعم نفسي أو اجتماعي، فإنهم يصبحون عرضة للاستغلال بأشكال أخرى، مما يكرّس دورة الفقر والتهميش عبر الأجيال.

الحلول الممكنة: بين الردع القانوني والمعالجة الاجتماعية

لا يمكن التعامل مع التسول بمعزل عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تفرزه، ولا يمكن اعتباره مشكلة منفصلة عن بقية الأزمات التي يعاني منها البلـــد. الحلول يجـــب أن تكون شـــاملة، تبدأ من تفكيك الشـــبكات المنظمة التي تســـتغل الأطفال، وتمر عبر تعزيز آليـــات الحماية القانونية، لتصل أخـــيرًا إلى تقديم بدائل حقيقية للعائلات الفقيرة التـــي تلجأ إلى هذه الأساليب بســـبب الحاجة. كما يجب فـــرض عقوبات صارمـــة ليس فقط على المتســـولين بل أيضًا على الجهات التي تدير هذه الشـــبكات، مع متابعة دقيقة للأطفـــال وإحالتهم إلى مراكز حماية و بدلًا من التركيز على الحملات الموسمية، يجب إنشاء مشاريع دائمة تهدف إلى إعادة دمج هؤلاء الأطفال في المجتمع عـــبر التعليم والتدريب المهني مع تحسين الظروف المعيشية للعائلات الفقـــيرة عبر برامج دعـــم اقتصادي وتمكين المرأة يمكـــن أن يحدّ من دفع الأطفال إلى الشوارع.

المشـــهد يتكرر كل يوم في الشوارع التونســـية والعيون التي تراه أصبحت غير مبالية، وكأننا فقدنا الإحســـاس بالخطـــر الذي يهدد مســـتقبل هؤلاء الأطفال. السلطات المعنية تبدو عاجزة، المجتمع يمـــارس ردود فعل محدودة، والمنظمـــات الحقوقية تصرخ دون أن يكون لصوتهـــا صدى حقيقيًا خاصة ان اغلبها تترك بطريقة موسمية كما انها تبحث عن حل لهذه المشـــكلة في صالونات وعبر نـــدوات لن توفر الحل . وإذا لم يتم التحرك بشـــكل جذري، ســـتظل هذه الظاهرة وصمة في جبين البلاد، تذكّـــر الجميع بحجم العجز في مواجهة القضايا الإنسانية الكبرى.

تحت مجهر «24/24» :
استرجاع الأموال المنهوبة:

معركة تونس لاستعادة حقوق الدولة والشعب

اعداد : مفيدة عياري

في خطــوة جــادة وحازمــة نحو محاربة الفســاد واســتعادة الأموال المنهوبة، أشرفت رئيســة الحكومة، السيدة سارّة الزعفراني الزّنزري على مجلس وزاري مضيّــق انعقد بقصر الحكومة بالقصبة، بحضور عدد من كبار المســؤولين والــوزراء، لمواصلة النظر في الإجراءات المتعلّقة بمصادرة الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة والمتأتية من الفســاد واســترجاعها والتصرّف فيها.

ملف شائك ومسؤولية وطنية

يعد ملف استرجاع الأموال المنهوبة أحــد أكثر القضايا تعقيــدًا وإلحاحًا في تونس، حيث ظل لســنوات طويلة محاطًا بالكثير من التحديات القانونية والإدارية، وهو مــا جعل هذه الأموال مجمــدة في الداخــل والخــارج دون اســتغلالها لخدمة الاقتصاد الوطني. ويأتــي انعقاد هذا المجلــس في إطار تنفيذ توجيهات رئيــس الجمهورية قيس ســعيّد، الذي شدد على ضرورة إيجــاد معالجة جذريــة وفعالة لهذا الملف الحســاس وفق مبادئ التصرف الناجــع، الذي يضمــن الحفاظ على ممتلكات المجموعة الوطنية وحقوق الدولة التونسية.

وأكدت رئيسة الحكومة، في مستهل الجلســة، عــلى ضرورة اســتحثاث نسق أعمال اللجان المكلّفة بمصادرة الأموال المكتسبة بطرق غير مشروعة، وتسريع وتيرة اســترجاعها، وإحكام التــصرف فيها، مــع التأكيد على أن هذه الممتلكات هي حق أصيل للشعب التونــسي، وينبغــي المحافظة عليها واستغلالها بالشكل الأمثل، بدل تركها عالقة في تعقيــدات إدارية أو قانونية تُعيق اســتثمارها في مشاريع تخدم التنمية الوطنية.

إرادة سياسية لمكافحة الفساد

يشكّل انعقاد هذا المجلس الوزاري المضيق تأكيــدًا واضحًا عــلى الإرادة السياسية القوية للحكومة في التصدي لكل مظاهر الفساد، والعمل على إعادة الأموال والممتلكات المنهوبة إلى خزينة الدولة. فهذه الأمــوال لم تُنهب فقط من خزينة الدولة، بل من حق الشعب في مســتقبل اقتصادي أفضل. وفي هذا السياق، شدّدت رئيسة الحكومة على ضرورة تضافــر جهود كافة الأطراف المعنية مــن وزارات وهياكل مختصة لإنجاح مسار المصادرة، ومعالجة هذا الملف وفق مقاربة شــاملة وناجعة، تتجاوز الحلول الجزئية أو المؤقتة.

وشــارك في هذا الاجتمــاع الوزاري كلّ من الســيد محمّد عــلي النفطي، وزير الشــؤون الخارجيــة والهجرة والتونسيّين بالخارج، والسيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية، والسيد وجــدي الهذيلي، وزير أمــلاك الدولة والشــؤون العقارية، إلى جانب السيد محمد بــن عياد، كاتــب الدولة لدى وزير الشــؤون الخارجيــة والهجرة والتونسيين بالخارج، ما يعكس أهمية الملف وضرورة التنســيق بين مختلف القطاعات لاسترجاع الأموال المنهوبة وإحكام التصرف فيها.

آليات تنفيذ صارمة واستراتيجية واضحة

أمام تعقيــد هذا الملــف، لا بد من تبني اســتراتيجية واضحــة تعتمد عــلى آليات تنفيذيــة دقيقة، وهو ما شددت عليه رئيســة الحكومة خلال الاجتماع، حيــث أكدت أن متابعة هذا الملف ستكون مستمرة من قبل رئاسة الحكومة وكافة الــوزارات والهياكل المعنية. وشــددت على أهمية التنسيق الدقيق بين الجهات المختصة، واعتماد آليات رقابة صارمة لضمان استرجاع الأموال والتصرف فيها وفق مقاييس الحوكمة الرشيدة.

كما أكدت الحكومــة على ضرورة إعادة توظيف هذه الأموال في مشاريع تنموية واســتثمارية تخدم الصالح العام، وتســهم في تعزيــز الاقتصاد الوطنــي، بدلاً من تركهــا مجمدة أو التعامل معها بأســاليب قد تفقدها قيمتهــا الحقيقية. ومــن الضروري العمل على تطويــر منظومة قانونية واضحة ومبســطة لتسريع عمليات المصادرة وإعادة الاستثمار.

استرجاع الأموال: خطوة نحو العدالة الاجتماعية والتنمية

إن النجــاح في اســترجاع الأموال المنهوبة يعد انتصــارًا حقيقيًا للدولة التونســية وللشعب، الذي طالما طالب بمحاســبة الفاســدين واســتعادة حقوقه. وهو أيضًا خطوة نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث سيتم توجيه هذه الأموال إلى مشاريع تنموية تعود بالنفع على الجميع، وتسهم في تحسين الوضــع الاقتصــادي والاجتماعي في البلاد، عــبر دعم قطاعــات الصحة والتعليم والبنية التحتية.

كما أن هــذه الجهود تعــزز ثقة المواطنــين في الدولة ومؤسســاتها، وترسل رســالة واضحة بأن العدالة ســتأخذ مجراها، ولن يكــون هناك مجال للإفلات من المحاسبة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية التي تعيشها البلاد. ولا يمكن تحقيق الاســتقرار الاقتصادي والاجتماعي دون استعادة هذه الأموال ووضعها في خدمة التنمية.

تحديات المستقبل وضرورة المضي قدمًا

ورغــم الجهــود المكثفــة، يواجه هذا الملف تحديات كبيرة، ســواء من حيث العقبــات القانونية أو من حيث تعقيدات اســترجاع الأموال الموجودة بالخــارج. لذلك، يتطلــب الأمر عملاً دبلوماســيًا وقانونيًا مكثفًا، وإبرام اتفاقيات تعاون مع الدول التي توجد بها هذه الأموال، لضمان اســتعادتها في أسرع وقت ممكن. فعديد من الدول الأجنبية تمتلك أنظمة قانونية معقدة تجعل من اســترجاع هــذه الأموال مســألة طويلة الأمد ما لم يكن هناك ضغط دبلوماسي وسياسي قوي.

ومن المهم أن ترافــق هذه الجهود خطوات لتعزيز الشــفافية، وضمان أن هــذه الأموال بعد اســترجاعها لن تضيع مجددًا في دوائر الفساد أو سوء الإدارة. لهذا، فإن وضع خطط رقابية صارمة وآليات متابعة مســتمرة يعد أمرًا أساســيًا لضمان أن يتم توظيف هذه الأموال في صالح الاقتصاد الوطني بشكل مستدام.

ومــع متابعــة هذا الملــف بصفة دورية من قبل الحكومة، والتنســيق المستمر بين مختلف الأطراف المعنية، تبدو تونس أكثــر إصرارًا من أي وقت مضى على تحقيق العدالة واســترجاع ممتلكاتها، في معركة لن تتوقف حتى تتم اســتعادة كل مليــم منهوب من أموال الشعب. إنها معركة تتطلب إرادة قوية، واستراتيجيات تنفيذية دقيقة، وعملًا مستمرًا على كل المستويات.

إنها ليست مجرد معركة مالية، بل هي اســتحقاق وطنــي يعكس قدرة الدولة على فرض القانــون والعدالة، ويؤســس لمســتقبل اقتصادي أكثر استقرارًا، حيث لا مكان للفاسدين، ولا مجال لإهدار مقدرات الشعب.

جلسة عمل بمقر ولاية صفاقس لحلحلة أزمة المياه :

برامج ضخمة لتجاوز الصعوبات و تعويض نقص الأمطار

تغطية : محمد هارون

انعقدت بداية الأسبوع الفارط بمقر ولاية صفاقس جلسة عمل لمتابعة قطاع الماء التطورات التي يشهدها الصالح للشرب بعاصمة الجنوب، تحت إشراف كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلف بالمياه ووالي صفاقس وبحضور الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه والكاتب العام للولاية.

وحضر هذه الجلسة وفد من وزارة الفلاحة ومن الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه، إلى جانب عدد المعتمدين والكتاب العامين المكلفين بتسيير شؤون البلديات، وعدد من نواب الشعب وأعضاء المجالس المحلية والمجلس الجهوي وثلة من الاطارات الجهوية المعنية، والتي سبقتها زيارات ميدانية لعدد من المشاريع المائية بولاية صفاقس، على غرار زيارة محطة تحلية مياه البحر بصفاقس، المنظومة المائية بالشعلاب، بئر العميقة بمنزل شاكر المدينة، البئر العميقة منزل شاكر كم 11، ومخازن ديوان الحبوب.

و تندرج هذه الزيارات الميدانية للمنشئات المائية و انعقاد جلسة العمل في إطار التصدي لظاهرة النقص الحاصل في مياه الشرب التي شهدتها ولاية صفاقس خلال السنوات الأخيرة. و عرفت الجهة انقطاع الماء الصالح للشراب بشكل متكرّر خاصة في فصل الصيف، و شرعت السلط الجهوية في حلحلة هذه الأزمة منذ شهر مارس 2025 لتجنّب أزمة مياه الشرب خلال الصائفة القادمة. وفي هذا السياق، أدى والي صفاقس محمد الحجري خلال الشهر المنقضي جملة من الزيارات التفقدية إلى مقر إقليمي الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بصفاقس المدينة و بصفاقس الشمالية، حيث أسدى تعليماته بفتح تحقيقات على مستوى الإدارة وتحميل المسؤولية لكل الأطراف التي لها علاقة بانقطاع الماء الصالح للشراب في ولاية صفاقس.

صعوبات في التزود بالمياه

وفي بداية جلسة العمل، قدّم ممثل المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بصفاقس لمحة عن وضعية المجامع المائية ومخطط تأمين تزويد المناطق الريفية بالماء الصالح الشرب لصائفة 2025 بولاية صفاقس، ثم تمّ الاستماع لمشاغل الجهة المطروحة من طرف المعتمدين والنّواب وأعضاء المجلس الجهوي والمجالس المحليّة، حيث تفاعل ممثلو الوزارة وقدموا إجابات تفصيلية عن مختلف التساؤلات والمقترحات بخصوص الجمعيات المائية، الآبار والتزود وإنقطاعات الماء.

وقال كاتب الدّولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري المكلّف بالمياه حمادي الحبيب، أنّه تمّت ملاحظة عديد الاشكاليات المتعلّقة بالتزود بمياه الشّرب و تسرب المياه، وقد تمّ تناول مختلف هذه الاشكاليات و هناك توجّه من قبل مختلف الاطراف لحلّ هذه المشاكل. ولفت حمادي الحبيب إلى انه بالنسبة لإشكاليات كثرة التسربات والانقطاعات الفجئية والمتكررة للماء الصالح للشراب، فقد تم تأسيس خلية إستمرار ويقظة لمتابعة حينية تعمل بشكل متواصل دون انقطاع لمتابعة تشكيات المواطنين وحصر التسريبات ومعالجتها، مشيراً، بأن هناك فريق سيتنقل إلي ولاية صفاقس لمتابعة مختلف الوضعيات.

هل يتم الاستغناء عن الجمعيات المائية؟

أما بالنسبة لموضوع حفر وربط الآبار بشبكة الصنواد، فقد أكد كاتب الدولة، بأنه قد تم بالتنسيق مع والي الجهة الإذن بحفر عدد من الآبار وربطها بشبكة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، معبرا عن إستعداده للدعم حسب الامكانيات المتاحة. وسيقع تدريجيا ربط المناطق الفلاحية بالماء عبر الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه للتزود بالمياه الصالحة للشرب والاستغناء عن الجمعيات المائية، و تمّ خلال الجلسة، التعرف عن وضعية ثلاث جمعيات مائية تم الاستغناء عنهم، مؤكدا في هذا الإطار بأن برنامج الوزارة يتمثل في السعي إلى تزويد المواطنين عن طريق شركة الصوناد والاستغناء عن الجمعيات المائية، حيث سيتم تدارس وضعية الجمعيات المائية حالة بحالة من قبل الشركة، موضحا بأن الجمعيات المائية أصبحت عاجزة على القيام بدورها خصوصا في صيانة الشبكة وتزويد المواطنين بمياه الشرب وذلك لطول الشبكة الذي بلغ تقريبا حوالي 120 كم.

صيانة شبكات توزيع المياه

وبخصوص وضعية شبكات توزيع المياه المهترئة، أكد كاتب الدّولة، بأن الامكانيات المالية للشركة عاجزة من تسوية هذه المشكلة نظرا لطول شبكة التوزيع تبلغ حوالي 59 الف كم، مبينا انه في الوقت الحالي حسب الدراسة المائية التي قامت بها الوزارة، سيتم في أفق 2050 القيام بتهيئة وتعويض حوالي 1000 كم في السنة للتخفيف على الشبكات المهترئة، والتي أصبحت في حاجة ضرورية لتعويضها.

تحلية مياه البحر لتعويض نقص مياه الأمطار

وكشف كاتب الدولة المكلف بالمياه، بأن تونس تعتبر من ضمن 30 دولة الأوائل التي تعاني من مشكل الشح المائي، مضيفا بأن تونس قد شهدت خلال العشرية الأخيرة، 8 سنوات جفاف منهم 5 سنوات جفاف متتالية، حيث تمكنت الوزارة من تجاوز هذا النقص في المياه بفضل المنشئات المائية والسدود، مبينا بأنه حسب الاحصائيات فإن كل تونسي له حصة 420 متر مكعب في السنة مما يعني أنّنا تحت الفقر المائي. مؤكدا بأن المياه المتأتية من الأمطار قد أصبحت غير كافية لذلك يجب إيجاد حلول بديلة. و من بين الحلول لتجاوز أزمة المياه، تم اللجوء لتحلية مياه البحر للشرب ومياه المعالجة للري. فبالنسبة لمياه تحلية البحر، فقد أنجزت تونس ثلاث محطات بصدد الاستغلال حاليا، على غرار محطة الزارات بقابس وذلك بطاقة إنتاج في حدود 50 ألف متر مكعب في السنة وقادرة على تحلية 100 ألف متر مكعب، محطة جربة بطاقة إنتاج في حدود 50 ألف متر مكعب في السنة ، محطة صفاقس بطاقة إنتاج في حدود 100 ألف متر مكعب في السنة و قادرة على تحلية 250 ألف متر مكعب في المستقبل، إلى جانب محطة التحلية بسوسة، والتي ستنطلق بداية من شهر جوان القادم في الاستغلال بطاقة إنتاج في حدود 50 ألف متر مكعب في السنة، إضافة إلى محطتين في طور الدراسة بكل من جرجيس والمهدية.

استغلال المياه المعالجة في الرّي

أما بالنسبة لمياه المعالجة للري، فإنّ الديوان الوطني للتطهير يقوم بمعالجة 300 مليون متر مكعب، و من المتوقع أن ترتفع الكمية إلى 580 مليون متر مكعب، و يتم استعمال مياه المعالجة في الري. و في صفاقس، هناك برنامج إيطالي سيقوم باستعمال مياه المعالجة بالنسبة للأراضي الدولية في تونس وصفاقس وسوسة بكمية تناهز 12 ألف هكتار، والتي سيقع ريها بمياه المعالجة، و جاري حاليا التفاوض مع البنك الدولي لري 20 ألف هكتار باستعمال مياه المعالجة.

باجة : بسبب تقلص المساحات إلى 1500 هكتار

زراعة عباد الشمس السوداء مهددة بالاندثار

جلال العرفاوي

انطلــق بالجهــة موســم زراعة عباد الشمس الســوداء غير أن إقبال الفلاحــين على تعاطي هذا النشــاط الفلاحي الموسمي كان محتشما وهو الذي كان بالأمس القريب محافظا على أهميته الاقتصادية ودوره الاجتماعي بالجهة.

تعتبر زراعة عباد الشمس السوداء أو ما يعرف لــدى فلاحي الجهة بـ « الطايعة «مــن الأنشــطة الفلاحية الموســمية الهامة إلى جانب الحبوب والبقوليات . حيث تمثل بالنســبة إلى العديــد منهم فرصة للقيــام بعملية التداول الزراعي ، كما تشكل أحد أهم الطرق والتقنيــات من أجل المحافظة عــلى ديمومــة وخصوبــة الأراضي الفلاحية ومصــدرا لتحقيق مداخيل إضافية . غير أن هذا القطاع ومنذ أكثر من 13 ســنة قد اعترضته جملة من الإشكاليات الهيكلية والتي من أهمها تنامي حجم التوريد العشــوائي لعباد الشــمس « البيضاء « وهو ما كانت له تداعيات ســلبية جدا على مداخيل المزارعــين الصغار خاصــة وأن هذا النشــاط يتم ضمن مستغلات فلاحية عائلية.

تقلص سريع للمساحات

تتوزع مســاحات عباد الشــمس الســوداء بولاية باجة أساســا على 5 معتمديات ذات المنــاخ الرطب وهي باجة الشــمالية وباجــة الجنوبية وعمــدون ونفزة وتبرســق إلا أن 70 % من المســاحات تتواجد بمعتمدية باجة الشــمالية نتيجة عوامل عديدة منها نوعية التربــة وخصوبة الأرض وملاءمة المناخ إضافة إلى امتداد مزارع الحبوب بها . وقبل سنة 2013 كانت المســاحات المبذورة من عباد الشمس الســوداء خلال كل موسم لا تقل عن 10 ألف هكتار غير أن هذه المساحات بدأت تتراجع من سنة إلى أخرى وذلك تزامنا مع دخول نوعية جديدة موردة من عباد الشــمس ذات اللون الأبيض ، ليزداد نســق توريدها بشــكل كبير وغزت الأســواق وهو ما تسبب لاحقا في تراجع سريع جدا لمســاحات عباد الشمس السوداء بالجهة لتصل خلال الموســم الحالي إلى قرابة 1500 هكتار وهو ما أكده شــكري الدجبي رئيس الاتحــاد الجهوي للفلاحــة والصيد البحري بباجة .

خسارة بـ 2000 موطن شغل

ينطلق موسم زراعة عباد الشمس الســوداء بالجهة من شــهر أفريل وينتهي خــلال شــهر جويلية وهو موعد جني المحصول وتمثل هذه المدة الزمنيــة القصيرة (4 أشــهر فقط) موعدا موســميا لقرابــة 300 منتج ينتمــي أغلبهم إلى صغــار الفلاحين لتعاطي هذا النشــاط الفلاحي داخل مستغلات فلاحية عائلية أو عن طريق شراكات فلاحيــة . ويوفــر الهكتار الواحد من عباد الشــمس السوداء 35 يوم عمل وهو ما يسمح بتشغيل آلاف اليد العاملة من العائلات في الوســط الريفي حيــث تتوفــر لديهم فرصة تنمية مداخيلهم كمــا أن له انعكاس مباشر وغير مبــاشر على حوالي 100 ألف في هذا النشــاط إضافــة إلى أنه يعتبر محركا أساسيا في تنمية الحركة التجارية وتنشيط الأسواق بالجهة .

وانطلاقا من ســنة 2013 واعتبارا لتواصل توريد عباد الشمس البيضاء انهارت أسعار الإنتاج المحلي من هذه المــادة وتضاعفت خســائر الفلاحين الذين اضطروا إلى التفريط في منتوجهم بأســعار زهيدة وخسرت الجهة 731 ألف عمل موســمي وهو مــا يعادل 2000 موطن شغل.

معهد البحوث الزراعية لا يبالي

انطلاقــا من ســنة 2017 وبعد 4 ســنوات على بداية الأزمــة في قطاع عباد الشــمس الســوداء وأمام تزايد إقبال المســتهلك على اقتناء « القلوب البيضــاء « شرع عــدد من الفلاحين الجهة في تطوير منظومة إنتاج عباد شــمس بيضاء على شــاكلة الموردة منها . وقد انطلقــت التجربة بزراعة ما يقــارب 300 هكتار وأعطت نتائج مدهشة حيث وصلت الطاقة الانتاجية للهكتــار الواحد ما يعادل 1 طن وهو ما أعطى أمــلا جديدا لديهــم إلا أن ذلك لا يبــدو كافيا حيث طالبوا المعهد الوطنــي للبحوث الزراعيــة بتطوير البحث العلمي في هذا القطاع من أجل تحســين وإنتاج بذور محلية جديدة وإقامة أســواق تجاريــة نموذجية خاصة بعبــاد الشــمس وفتح باب التصدير أمام المنتجين لتفادي انهيار أسعارها وضمان دخل قار للمزارعين والمحافظة على استمرارية وجود هذا النوع من المزروعــات وقطع الطريق أمام توريد « القلــوب « البيضاء وما تحمله من أمراض جينية وفطرية.

تكثيف إنتاج الزيوت النباتية

في غياب أســعار مرجعيــة لعباد الشمس الســوداء على غرار الحبوب والفول المصري يخضــع الإنتاج من موســم إلى آخــر إلى قاعــدة العرض والطلب مما يجعل أسعار هذا المنتوج غير ثابتة وهو ما يتســبب في توجيه أغلب المنتوج (القلوب) إلى الاستهلاك الطــازج . وتزداد صعوبة إيجاد حلول سريعة تنهي أزمة المزارعين منذ أكثر من 13 ســنة وذلك في ظل عدم وجود لمصانع تحويلية لإنتاج الزيت النباتي بالجهة كما هو الشــأن بالنسبة إلى الســلجم الزيتي (الكولــزا). ويتجه الأمر إلى ضرورة تطوير البحث العلمي في مجال زراعة عباد الشــمس بجميع أنواعها باتجاه إنتاج بذور محلية من عباد الشمس الســوداء ذات مردودية عالية وتشــجيع الفلاحين والزيادة في المســاحات وتركيز وحدات صناعية لإنتاج الزيت النباتي لوقف اســتنزاف رصيدنا من العملــة الصعبة الناجمة عن التوريد وتوفير مادة الزيت النباتي بالأســواق الداخليــة ومنــع ارتفاع أسعارها من سنة إلى أخرى.

ضبط المهام وربط المنح بالحضور

المجالس المنتخبة تدخل حيّز العمل

صابر الحرشاني

بعد اسابيع من المصادقة على قانونها الاساسي و نشره في الرائد الرسمي، صدر أمران يتعلقان بتنظيم سير عمل المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم من جهة، وضبط منح التمثيل لأعضائها من جهة ثانية.

وكان وزير الداخلية خالد النوري قد تعهد خلال المصادقة على القانون الاساسي المتعلق بالمجالس المحلية و مجالس الجهات و مجالس الاقاليم باصدار الاوامر الترتيبية المتعلقة بهذه المجالس في القريب العاجل.

وتكمن أهمية هذين الأمرين، وهما الأمر عدد 177 والأمر عدد 178 لسنة 2025، في كونهما لا يكتفيان بوضع أطر شكلية، بل يعكسان توجّها واضحا نحو تحميل المسؤوليات وربط التعويض المالي بالمردودية، وهو ما يُعتبر تحوّلا نوعيا في فلسفة العمل العمومي على المستوى المحلي.

و اجري الدور الاول من انتخابات المجالس المحلية في 24 ديسمبر 2023 و عقد المجلس الوطني للجهات و الاقاليم جلسته الافتتاحية في افريل من العام الماضي.

من الواجهة الرمزية إلى الدور الفعلي

تُوجَّه الانتقادات في تونس منذ سنوات إلى هياكل الحكم المحلي بسبب غموض أدوارها وتداخلها أحيانًا مع السلطات الجهوية أو المركزية، إضافة إلى غياب مردودية حقيقية تُقنع المواطن بأن صوته الانتخابي في المحليات لا يضيع سدى.

وقد حدّد الامر 177 المهام الفعلية لرئيس المجلس المحلي أو الجهوي أو الإقليمي، مكرّسا وظيفته كـ«ممثل قانوني» للمجلس ومشرف مباشر على أعماله وميزانيته ووثائقه المحاسبية والأرشيفية، كما وضع آليات لتعويضه مؤقتًا عند الغياب أو سدّ الشغور بصفة قانونية عند العجز الدائم، في تفعيل مباشر للقانون الانتخابي.

ومن بين أبرز الإجراءات كذلك، إقرار التداول على كتابة المجلس بين الأعضاء المنتخبين، وهي خطوة تشجّع على تشريك أوسع في تسيير الهيكل وعدم ترك الإدارة محصورة في أسماء بعينها، أما كتابة المجلس فستكون بمثابة الذراع الإدارية التقنية، التي تتكفّل بالإعداد المادي للاجتماعات، و جمع المعلومات، ومتابعة تنفيذ الميزانيات، إلى جانب حفظ محاضر الجلسات.

كما اعطى الأمر التنظيمي بعدا تنمويا مباشرا لعمل المجالس، حيث كُلفت بـ«التداول في مقترحات مشاريع مخططات التنمية» والعمل على تحقيق «الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل»، وهو ما يخرج بهذه المجالس من دور رقابي نحو دور استشرافي على مستوى التخطيط المحلي.

وقد أوجب النص القانوني أيضا إمضاء محاضر الجلسات من قبل الأعضاء الحاضرين لضمان الشفافية والمسؤولية، كما ألزم مجالس الأقاليم بإحالة تقاريرها التأليفية إلى الوزارة المكلفة بالتخطيط، قصد اعتمادها في صياغة المخطط الوطني للتنمية.

منحة حضور

ويتعلق الأمر عدد 178 لسنة 2025 الذي صدر في اليوم نفسه بضبط منحة التمثيل الخاصة بأعضاء المجالس المحلية والجهوية ومجالس الأقاليم.

وتبدو المنحة التي خُصّصت للأعضاء تعكس فلسفة جديدة قوامها ان العمل مقابل الحضور والفاعلية، لا مقابل العضوية فقط. إذ تقرّر أن يتقاضى العضو 200 دينار صافية عن كل جلسة يحضرها، على ألا يتجاوز سقف المنحة 800 دينار شهريا، فيما خصص الامر منحة تمييزية للأعضاء من ذوي الإعاقة تبلغ 300 دينار عن كل جلسة وبسقف شهري أقصاه 1200 دينار.

كما جاء الفصل الثاني من الأمر حازما حيث : «يُحرم كل عضو من منحة التمثيل عن كل جلسة يتغيّب عنها»، ما يعني أن الحضور الفعلي سيكون محدّدًا مباشرًا لحق الأعضاء في التعويض المالي، ويرى مراقبون هذه النقطة قد تُساهم في إنهاء ظاهرة «الكراسي الفارغة» التي لطالما شُوّه بها مشهد المجالس المنتخبة، حيث كان البعض يترشحون لأغراض سياسية أو رمزية دون نية فعلية في العمل أو المتابعة.

وقد نصّ الأمر بوضوح على أن ميزانية وزارة الداخلية هي التي ستتكفّل بصرف هذه المنح، وهو ما يُثير بعض التساؤلات حول قدرة الوزارة على تغطية العدد الكبير من المجالس (محلية، جهوية، إقليمية) وخاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، ولكن في المقابل، قد يُعتبر ذلك التزامًا مركزيا لدعم اللامركزية فعليا.

كما يدخل العمل بهذا النظام الجديد حيز التنفيذ مباشرة من تاريخ نشره، ما يعني أن أعضاء المجالس الحاليين سيتمتّعون بمنحهم بدءا من هذا الشهر.

و رغم وضوح التوجهات التنظيمية والمالية، تبقى فاعلية هذه المجالس رهينة عوامل أخرى، لعل أهمها القدرة على المتابعة والمراقبة فلئن يأمل المواطنون ان تساهم الدورات التكوينية و عملية المرافقة في تحسين اداء اعضاء هذه المجالس فإن البعض الاخر يبدي مخاوف من تداخل محتمل في مهامهم و مهام البلديات المنتخبة في وقت لاحق.

كما يبدو من المهم ان توفر الدولة للمجالس الإمكانات اللوجستية والمالية الكافية لأداء مهامها خاصة في المناطق التي تعاني من الهشاشة حتى لا تتكرر عملية فشل العديد من البلديات سابقا بسبب ضغف التمويلات.

في النهاية، تُشكل هذه الأوامر مهمة جديدة نحو تفعيل اللامركزية وتجذير الديمقراطية القاعدية، لكنها تبقى في حاجة إلى المتابعة والتقييم حتى لا تُفرغ من محتواها مثل عديد التجارب السابقة، فهل نكون بصدد فتح صفحة جديدة في تاريخ المجالس المنتخبة؟ أم أن الرهان الأهم مازال ينتظر على مستوى التنفيذ اليومي وتفاعل المواطنين مع هذه الهياكل؟

فارس خالد «الفارس الخالد»

قصة شاب تونسي ضحى بروحه في سبيل نصرة غزة والقضية الفلسطينية

ندى الغانمي

في حادثة أثارت حالات من الفخر والحزن عبر وسائل التواصل الاجتماعي وفي مختلف الأوساط التونسية والفلسطينية، توفي الطالب التونسي فارس خالد، يوم الإثنين 7 أفريل 2024، إثر سقوطه من مبنى أثناء محاولته رفع علم فلسطين في المدرسة العليا لعلوم وتكنولوجيات التصميم بالدندان بمنوبة.

وتوفي الطالب فارس الذي يبلغ 21 عاما، وهو بصدد الوصول إلى أعلى نقطة في إحدى البنايات بمعهده لتثبيت العلم الفلسطيني ضمن فعاليات الإضراب العالمي التي انطلقت بتونس ودول العالم تضامنا مع فلسطين وقطاع غزة، قبل أن يفقد السيطرة وينزلق ويفقد توازنه ويسقط من ارتفاع يقدر بنحو 20 مترا، ليوفى على إثرها فارس.

نعي الفقيد

من جهته، عبّر والد الطالب فارس خالد، الذي تُوفي إثر سقوطه أثناء تعليق العلم الفلسطيني، عن فخره بابنه، قال فيه: «صحة ليه، ربي ينصر المقاومة، هاني بعثتلكم خوكم»، موجّها كلامه إلى المقاومة الفلسطينية في غزة وللشعب الفلسطيني، كلمات وصلت للأراضي المقدسة ولأصحاب القضية حيث عبر الغزاويون والفلسطينيون عن حزنهم لرحيل من آمن بقضيتهم وباعتزازهم بشباب كفارس ينصرون القضية ويرفعون أعلامها عاليا نصرة للحق.

وأضاف والد فارس خالد، في فيديو له إنتشر على مواقع التواصل الإجتماعي عشية وفاة إبنه «نحتسبه شهيدا ونرجوا أن يكون شفيعنا يوم القيامة»، مشددًا على إيمان الفقيد بالقضية الفلسطينية.

وفي السياق ذاته، نشرت صفحة جامع حي الرياض بباردو، الحي الذي يقطن فيه فارس، تدوينة عددت فيها خصال الفقيد، وشددت خلالها على أن فارس «شاب من خيرة شباب جامع الرياض بباردو، لم تفُتْه صلاة، ولا حلقة قرآن، ولا فرصة لإفطار صائم، إلا وكان من أوائل الحاضرين، يحمل ابتسامته التي لا تغيب، ويلقي السلام وكأنه يزرع نورا في القلوب».

نعي رسمي

من جانبها، نعت وزارة التعليم العالي بتونس في بيان لها الشاب فارس، وأكدت أن «المنية وافته إثر حادث أليم أثناء محاولته رفع علم دولة فلسطين» وقررت إيقاف الدروس في المدرسة ليومين حدادا على وفاته.

وأصدر المكتب التنفيذي الوطني للاتحاد العام التونسي للشغل، أيضًا بيانًا جاء فيه: «استشهاد فارس خالد في يوم تضامن عالمي وهبة طلابية نصرة لفلسطين ولغزة، يؤكد بلا مراء أن شعب تونس لن يتخلى عن فلسطين ولن يرضى لشعبها غير أرضها وطنًا.. مضى خالد وهو يرفع راية لا تنكس».

وفي ردود الفعل الفلسطينية حول الحادثة نعت سفارة دولة فلسطين في تونس، والاتحاد العام لطلبة فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة الجهاد الإسلامي في بيانات لها، فارس خالد الطالب بالمدرسة العليا لعلوم وتكنولوجيات التصميم بدندان.

كما نعى مكتب العمل الشبابي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) الشاب فارس في بيان وصفت فيه الحدث بأنه «مشهد بطولي ضمن فعاليات التظاهرات الطلابية التي عمت عدة ولايات تونسية، نصرة لفلسطين ودماء غزة واستجابة لنداء الحركة والواجب».

وقال المتحدث باسم حركة التحرير الوطني (فتح) في تونس عبد الفتاح الفتاح إن الحركة «تعتبر فارس خالد شهيدا لفلسطين، وشهيدا للحرية، وللإنسانية»، واعتبرت الحركة في بيان لها «الشهيد» فارس «مثالا ناصعا على الارتباط العضوي بين الشعوب الحرة».

جنازة مهيبة لفارس خالد

ونقل وفد سفارة دولة فلسطين في تونس تعازي الرئيس الفلسطيني محمود عباس وورئيس الوزراء ووزير الخارجية محمد مصطفى والسفير رامي القدومي الى والد وعائلة الشهيد التونسي فارس خالد الذي استشهد اثناء محاولته رفع العلم الفلسطيني ليل يوم الاحد الماضي، وفق بلاغ صادر عن السفارة الفلسطينية في تونس.

من جانبه اعرب والد الشهيد عن تقديره واكباره لهذه اللفتة وحمل الوفد خالص شكره للاخ الرئيس ابو مازن والى كل الشعب الفلسطيني، وقال ان فارس انضم الى اشقائه في قافلة الفداء من اجل تحرير فلسطين، وان الشعب التونسي لن يتوقف عن مساندته للنضال الفلسطيني العادل.

هذا وقد شاركت سفارة دولة فلسطين وابناء الجالية الفلسطينية والطلبة الفلسطينيون في تونس في مراسم تشييع جثمان الشهيد التونسي فارس الذي استشهد اثر محاولته الثانية لرفع العلم الفلسطيني بعد ان نجح في المرة الاولى برفعه على اعلى خزان الماء في باحة المدرسة العليا لعلوم وتكنولوجيات التصميم، والتي انطلقت ظهرا من منزل عائلة الشهيد باتجاه مقبرة الجلاز حيث ووري جثمانه الطاهر الثرى هناك بعد صلاة الظهر عليه في مسجد الرياض بباردو.

وتميزت المشاركة الفلسطينية في جنازة الشهيد خالد التي تحولت الى جنازة وطنية حضرها عدد من الشخصيات السياسية والحزبية والنقابية والطلابية، بحضور كبير ورفعت خلالها الاعلام الفلسطينية، وعلت الاناشيد الوطنية الفلسطينية،والشعارات التي اكدت على وحدة المصير بين الشعبين الشقيقين الفلسطيني والتونسي، وفق البلاغ.

حركات طلابية رافضة للعدوان وناصرة لغزة

ونفذت جميع المؤسسات الجامعية بتونس، إضرابا عاما الاثنين 7 أفريل 2024، استجابة للدعوة العالمية لنصرة غزة مع الخروج في مسيرات طلابية حاشدة تنديدا بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

وبدعوة من الاتحاد العام التونسي للطلبة، واتحاد طلبة تونس، خرجت مسيرات من كافة الجامعات نحو مراكز المدن التونسية في أحد أكبر التحركات الطلابية منذ طوفان الأقصى، وكانت أبرز التحركات بجامعات العاصمة من ذلك كلية 9 أفريل وجامعة منوبة وجامعة الزيتونة.

وندد الطلبة التونسيون بكل الجرائم في فلسطين، وطالبوا بتجريم التطبيع في تونس، وبتخليد تاريخ السابع من أكتوبر في احتفالات المؤسسات الجامعية في تونس وتسمية مدرج من كل جامعة باسم غزة.

وعبّر الطلبة عن غضبهم من الصمت الدولي إزاء تواصل جرائم الاحتلال الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني، ورددوا شعارات مناصرة للمقاومة الفلسطينية أهمها شعار «لا شرعية للمحتل.. الجهاد هو الحل» و»هم قالوا منخافوش اضرب اضرب بالكرطوش».

كما ندد المحتجون بتطبيع بعض الحكومات العربية مع إسرائيل، وطالبوا السلطات التونسية بضرورة تمرير قانون تجريم التطبيع ودعم الطلاب الفلسطينيين المقيمين في تونس ماديا ومعنويا.

قبل إجراء الانتخابات البلدية

أي تغييرات مرتقبة في مجلة الجماعات المحلية؟

صابر الحرشاني

حسم رئيس الجمهورية قيس سعيّد الجدل بشأن الانتخابات البلدية بعد أن أكّد أن موعدها سيتحدد اثر مراجعة مجلة الجماعات المحلية بوصفها «دستور البلديات»، ما يدفع الى السؤال حول التغييرات المرتقبة التي ستطالها.

وقبل صدور مجلة الجماعات المحلية، كان العمل البلدي في تونس منظماً بالقانون الأساسي للبلديات عدد 33 لسنة 1975. هذا القانون، ورغم كونه وُضع في سياق مركزي صارم، إلا أنه مكّن البلديات من العمل ضمن إطار منظم وواضح، خاضع لوصاية الدولة عبر وزارة الداخلية وممثليها في الجهات من الولاة والمعتمدين.

وقد نصّ القانون على أن البلدية تدار من قبل مجلس منتخب، لكن القرار الفعلي ظل بيد السلطة المركزية، التي كانت تشرف على التعيينات والمصادقة على قرارات المجالس. وقد أتاح هذا الإطار نوعاً من الانسجام المؤسساتي، خاصة في ما يتعلق بالتنفيذ الفعلي للبرامج.

لكن مقابل هذا الانسجام، كان القانون يُنتقد لعدم مراعاته خصوصيات الجهات، ولضعف مشاركة المواطنين، وهو ما دفع لاحقاً إلى تغييره بمجلة 2018. واليوم، وفي ظل تجربة غير متوازنة مع المجلة الحالية، هناك دعوات لاستلهام بعض عناصر النظام السابق دون التراجع عن المبادئ الأساسية للحكم المحلي.

وخلال اشرافه على موكب احياء ذكرى وفاة الزعيم الحبيب بورقيبة منذ ايام، أكد رئيس الجمهورية أن مجلة الجماعات المحلية «سعت إلى تفجير الدولة من الداخل»، في إشارة إلى الاختلالات التي تسببت فيها هذه المجلة سواء على مستوى توزيع الصلاحيات، أو في علاقة الجماعات المحلية بمؤسسات الدولة المركزية.

المآخذ الكبرى على المجلة

صدرت مجلة الجماعات المحلية سنة 2018 لتُجسد عملياً الباب السابع من دستور 2014، وقد سعت إلى تكريس مبدأ اللامركزية على مراحل ثلاث (البلديات، الجهات، الأقاليم)، مع تمكين المواطنين من تسيير شؤونهم عبر آليات الديمقراطية التشاركية. لكن مع التطبيق، كشفت المجلة عن ثغرات عدة عطّلت فاعليتها وفتحت المجال أمام فوضى تشريعية وإدارية ساهمت ، حسب تصريحات رئيس الدولة ، في تقويض وحدة الدولة وإرباك مسار التنمية.

و لئن حملت مجلة الجماعات المحلية تقدما تشريعيا لافتا بخصوص تعزيز اليات الديمقراطية المحلية المباشرة فإن العديد من الاراء الناقدة التي رافقت ولادتها اعتبرت أنها لا تتلائم مع الوضع التونسي حينها حيث لم تبلغ العملية الديمقراطية نضجا كبيرا و لم يتم تخطي الصعاب الاقتصادية و المالية حتى يتم الذهاب في خيارات تعبر عن مظهر من مظاهر الرخاء.

ومنذ دخولها حيز التطبيق، أثارت مجلة الجماعات المحلية مواقف نقدية متعددة، بعضها صدر عن مؤسسات رقابية عمومية مثل هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية، وبعضها عن خبراء في القانون الإداري والمالي، اضافة شهادات من داخل المجالس البلدية المنتخبة.

ومن بين أبرز هذه الانتقادات توزيع فضفاض وغامض للصلاحيات حيث فصلت المجلة بين الجماعات المحلية والدولة المركزية بطريقة شبه قطعية، ما خلق ازدواجية في القرار العمومي، خاصة في مجالات مثل النظافة والتصرف في الأراضي العمومية والتراخيص العمرانية.

اعتمدت المجلة ثلاث مستويات متداخلة وغير مفعلة بالكامل وهي البلديات، والجهات، والأقاليم دون تحديد واضح لكيفية تنسيقها، مما فتح المجال لتعطيلات هيكلية.

ويبقى الاشكال الاكبر في هذه المجلة مبدأ التدبير الحرّ والاستقلالية المفتوحة على الانفلات، حيث صيغت فصول عديدة بلغة تمنح للجماعات المحلية ما يشبه «الحكم الذاتي»، دون إحكام الربط بمشروع الدولة الموحد، ما جعل بعض البلديات تتصرف وكأنها كيانات موازية علاوة على ان عدد من المجالس البلدية تصرفت في كثير من الحالات دون رقابة إدارية أو مالية ناجعة، خصوصاً في ظل غموض دور الولاة والمعتمدين، وما إذا كانوا مكلفين بالتنسيق فحسب

نحو إعادة توازن

وانطلاقاً من التصريحات المتواترة لرئيس الجمهورية وخبراء في القانون ا، يمكن استشراف أهم التعديلات المرتقبة في مجلة الجماعات المحلية، والتي يتوقع أن تكون جذرية في فلسفتها، لا مجرد تنقيحات شكلية.

وقد لا يكون المقصود تنقيح او مراجعة مجلة الجماعات المحلية بل سنّ قانون اساسي جديد للبلديات، و سواء اقتصر الامر على التعديل او التقويض و البناء فمن المحتمل ان يتضمن النص الجديد تعديل مبدأ الاستقلالية وربطه بوحدة الدولة.

ويرى مراقبون انه من المرجح ان تتضمن التعديلات المرتقبة توضيح دور الوالي بوصفه ممثلاً للدولة ومشرفاً على حسن سير العمل المحلي، مع منحه صلاحيات رقابية وإجرائية في حالة تعطّل المجالس أو وقوع تجاوزات جسيمة و تعزيز الدولة على التصرفات المالية والإدارية للمجالس، وتفعيل دور المحكمة الإدارية ومصالح التفقد، إضافة إلى ضبط آجال قصوى للرد على الطعون والشكاوى المرتبطة بعمل الجماعات المحلية.

وينتظر ايضا ان تراجع آليات توزيع الموارد بين الدولة والجماعات المحلية، بحيث يتم اعتماد معيار العدالة التنموية لا فقط الحجم السكاني، إلى جانب تدقيق التصرف في «صندوق دعم اللامركزية»، الذي بقي دون أثر فعلي في أغلب المناطق.

و من المنتظر ايضا أن تُلزم المجالس المحلية باعتماد خطط التنمية الوطنية كمرجع استراتيجي، وتُمنع من اتخاذ قرارات تخالف التوجه العام للدولة، خاصة في ما يتعلق بالاستثمار والتصرف في الأراضي.

و لما تشكلت المجالس المحلية و مجالس الجهات و مجالس الاقاليم التي اخذت من صلاحيات و مهام البلديات فإن مجلة الجماعات المحلية او المحينة من المستوجب ان تأخذ في عين نظرها هذا المعطى بما يمنع التداخل في الصلاحيات.

في زيارة وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري إلى ولايات الجنوب

متابعة حملة مكافحة الجراد الصّحراوي

في إطار متابعة سير حملة مكافحة الجراد الصّحراوي، أدّى ،يومي الجمعة والسبت 11 و12 أفريل 2025، عز الدّين بن الشّيخ، وزير الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري، زيارة ميدانيّة الى الجنوب التّونسي، حيث تابع الوضعيّة الحاليّة لتواجد الجراد الصحراوي وعاين عمّليات الرّصد والمداوات بكلّ من بن قردان و بني خداش، من ولاية مدنين ، وتطاوين الشّماليّة وبني مهيرة وسانية لسود بخوي أولاد عون و أم الخيالات و قرع الجبس، من ولاية تطاوين وريجيم معتوق، من ولاية قبلي، وحزوة، من ولاية توزر.

وقد أبرز الوزير أنّ المصالح المركزيّة والجهويّة لوزارة الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري تولّت منذ تلقيها المعلومة بتسرب مجموعات من الجراد الصّحراوي بالجنوب التّونسي وتحديدا بمنطقة الذّهيبة من ولاية تطاوين ،وذلك بتاريخ 12 مارس 2025 ،القيام بالإجراءات اللاّزمة لتطويق المجموعات ومداواتها وذلك بوضع على ذمّة المندوبيات الجهويّة للتنمية الفلاحية المتواجدة بالخط الأوّل للمواجهة معدّات المداواة والسّيارات الرّباعيّة الدّفع والمبيدات الضروريّة، مؤكّدا تواصل عمل الفرق الفنيّة الميدانيّة المكلّفة بالتّقصّي والرّصد والمكافحة الى حد هذا التاريخ.

كما أكّد الوزير أنّ المساحات التّي تمّ مداواتها بلغت الى غاية 12 أفريل الجاري نحو 1450 هك وموزّعة على كل من ولايات تطاوين ومدنين وقبلي وتوزر وقابس من بينها 395 هك تمت مداواتها بالمروحيّة.

وفي إطار الدّعم اللوجستي للمندوبيات المعنيّة، تمّ توزيع عدد من التجهيزات والمتمثّلة بالأساس في معدات رش المبيدات وملابس الوقاية المستعملة عند القيام بالمداواة.

محمد المبروك السلامي

مع تنامي السياسات الحمائية و انطواء الاقتصاد

الحل في ترشيد التوريد و البحث عن اسواق جديدة

صابر الحرشاني

عزّزت الحرب التجارية ومارافقها من فرض رسوم جمركية على حركة السلع و البضائع من توجه العديد من الدول إلى تبني سياسات حمائية ما يؤثر في الدول النامية التي تجد نفسها أمام تحديات جسيمة تتطلب إعادة تقييم سياساتها التجارية والاقتصادية لمواجهة هذه المتغيرات.

وقد شهدت الفترة الأخيرة تصاعدا ملحوظًا في السياسات الحمائية، خاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، فرض رسوم جمركية جديدة على مجموعة واسعة من الدول، بما في ذلك تونس، حيث تم فرض رسوم بنسبة 28% على الصادرات التونسية إلى السوق الأمريكية، مثل التمور وزيت الزيتون والنسيج.

وفقا لخبراء المجال الاقتصادي فإن التأثير المباشر لهذه الرسوم على الاقتصاد التونسي والميزان التجاري سيكون محدودًا، نظرًا لمستوى المبادلات التجارية الضعيف نسبيًا بين البلدين، إلا أن التأثيرات غير المباشرة قد تكون أكثر حدة، حيث يمكن أن تؤدي هذه السياسات إلى حالة من الركود الاقتصادي والتضخم على المستوى العالمي، مما يؤثر سلبًا على الاقتصاد التونسي ويستدعى اتخاذ خطوات عملية للتقليل من المخاطر.

و اضافة الى الرسوم الجمركية التي فرضها ترمب شهد العالم في السنوات الأخيرة عودة قوية للسياسات الحمائية، في ظل تصاعد النزعات القومية الاقتصادية وتنامي الرغبة في حماية الصناعات الوطنية، وقد تجسدت هذه العودة في قرارات كبرى اتخذتها قوى اقتصادية مثل الولايات المتحدة والصين، تمثلت في فرض رسوم جمركية مرتفعة وتقييد واردات بعض المنتجات الأجنبية.

كما اتجهت العديد من الدول إلى مراجعة اتفاقياتها التجارية، وفرض قيود على حركة السلع والخدمات لحماية سوقها الداخلي.

دعوة للحد من الواردات والبحث عن أسواق جديدة

وفي هذا السياق، استقبل رئيس الجمهورية قيس سعيّد، مؤخرا بقصر قرطاج، امشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية، وشدّد خلال هذا اللقاء الرئيس على ضرورة التعويل على الذات كمبدأ يجب أن يتجسّد في الواقع، مؤكدًا أن الجباية العادلة والمنصفة والحدّ من الواردات التي لا تنتفع بها إلا قلّة قليلة كفيلان بتحقيق التوازنات المالية المنشودة.

كما أشار إلى أهمية البحث عن أسواق جديدة للصادرات التونسية، معتبرا ذلك أمرا ضروريا وحيويا، وأكد أن توريد سلع غير ضرورية مع توظيف ضرائب محدودة على من يورّدها لا يحقق العدالة والإنصاف المطلوبين،وختم بالتأكيد على أن تونس تبقى مفتوحة للتعاون مع الخارج، ولكن في ظلّ اختياراتها الوطنية التي تخدم اقتصادها وتستجيب للمطالب المشروعة لشعبها.

وقد تفاقم العجز التجاري في تونس خلال الأشهر الأولى من السنة الجارية، حيث تضاعف مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، متأثرا بشكل رئيسي بالمبادلات غير المتوازنة مع الصين وروسيا.

ويشير هذا الوضع إلى ضرورة مراجعة سياسات التوريد والحد من استيراد السلع غير الضرورية التي تستهلك العملة الصعبة دون أن تساهم بشكل ناجع في الاقتصاد الوطني.

ويمكن ان يؤدي فرض رسوم جمركية مرتفعة على الكماليات من المواد الموردة الى تقليل استهلاك هذه السلع وتشجيع المستهلكين على البحث عن بدائل محلية. ومن ثمة تشجيع الإنتاج المحلي من خلال تقديم حوافز للمصنعين المحليين وتسهيل الإجراءات الإدارية والمالية، يمكن تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وتقليل الاعتماد على الواردات.

البحث عن أسواق جديدة استراتيجية للتنويع

و في ظل التحديات التي تفرضها السياسات الحمائية، بات من الضروري فعلا لتونس تنويع أسواقها التصديرية لتقليل الاعتماد على أسواق محددة والتخفيف من تأثير التقلبات الاقتصادية العالمية.

ويمكن البحث عن اسواق جديدة من خلال خطة محكمة تتضمن في محاورها استكشاف الأسواق الأفريقية، حيث تتمتع القارة الأفريقية بإمكانات نمو كبيرة وفرص تجارية واعدة، و يمكن لتونس تعزيز علاقاتها التجارية مع الدول الأفريقية من خلال اتفاقيات تجارية وتسهيلات لوجستية.

كما يتعين تعزيز العلاقات مع الدول الآسيوية، حيث تعد هذه الأسواق من أكبر الأسواق الاستهلاكية في العالم، و يمكن لبلادنا استهداف هذه الأسواق بمنتجاتها المميزة، مثل زيت الزيتون والتمور.

كما يتعين على بلادنا الاستفادة من الاتفاقيات التجارية القائمة، حيث تملك تونس العديد من الاتفاقيات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط و يمكن تعزيز الاستفادة من هذه الاتفاقيات من خلال تحسين جودة المنتجات وتلبية المعايير المطلوبة.

و تأتي دعوة رئيس الجمهورية للتعويل على الذات في وقت حساس يمر به الاقتصاد التونسي. يتطلب تحقيق هذا الهدف وضع سياسات اقتصادية متكاملة تشمل تعزيز الاستثمار في القطاعات الحيوية لتقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز الإنتاج المحلي. وضرورة تطوير التعليم والتكوين المهني لتأهيل اليد العاملة وتزويدها بالمهارات اللازمة اضافة الى تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم حوافز للمستثمرين المحليين والأجانب.

و في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية وعودة السياسات الحمائية بقوة، تجد تونس نفسها أمام تحديات جسيمة تتطلب إعادة تقييم سياساتها التجارية والاقتصادية.،ويعد الحد من الواردات غير الضرورية والبحث عن أسواق جديدة خير الحلول المتاحة.

لإعادة صيانة مسرح الهواء الطلق سوسة جوهرة:

قريبا نشر طلب عروض

شكّلت ملفات الملعب الأولمبي بسوسة ومسرح الهواء الطلق سوسة جوهرة وتقاطع السكة الحديدية بالطريق الحزامية والوضع البيئي والبنية التحتية وافتقاد دور شباب وملاعب بلدية أبرز المسائل التي تمّ التطرّق إليها ومناقشتها خلال جلسة عمل انتظمت بمقر الولاية لمتابعة المشاغل والمشاريع التنموية بمعتمدية سوسة جوهرة.

وأكّد والي سوسة سفيان التنفوري الحرص على تدارك الإخلالات التي طالت مسرح الهواء الطلق سوسة جوهرة والتسريع في إعادة صيانة هذا الفضاء المغلق منذ سنوات والذي لحقته عمليات تخريب ونهب.

وأعلن عن قرب نشر طلب العروض المتعلق بإعادة صيانة المسرح، مضيفا أنّه سيتم التنسيق مع الوكالة العقارية للسكنى بخصوص إمكانية تعبيد المحيط الخارجي للمسرح

وذكّر التنفوري بالزيارة غير المعلنة لرئيس الجمهورية قيس سعيد للمسرح يوم 10 نوفمبر 2024 حيث اطّلع على حجم «التخريب» الذي طاله نتيجة دراسات علمية غير موفّقة وأسدى تعليماته بمتابعة الملف.

وجدير بالتذكير أنّ المسرح المذكور والذي تفوق كلفته 3 ملايين دينار مغلق منذ أكثر من خمس سنوات بسبب عدم مطابقته للمواصفات المحدّدة بعد أن تمّ رصد جملة من الاخلالات والنقائص المتعلّقة بالأشغال.

لتحسين إنتاجية المقاسم الفلاحية في تمغزة

تنظيم مدارس حقلية

تنتفع واحة تمغزة بمجموعة من البرامج لتحسين انتاجية المقاسم فيها وتمكين الفلاحين من تقنيات زراعية حديثة، باعتبارها من الواحات التي حافظت على خصوصيتها من ناحية التنوع البيولوجي واعتمادها على طرق إنتاج بيولوجية.وتعتني هذه البرامج بالإنتاج وتنويعه وذلك بالتشجيع على غراسة الأشجار المثمرة والخضروات والمكافحة البيولوجية للآفات والعناية بجودة التمور عبر التلقيح الآلي، لتكون هذه البرامج منسجمة مع خصوصيات الواحة التي تسقى من العيون الطبيعية وتمتاز بجودة تمورها.

وقد تم تنظيم مدارس حقلية مشتركة تهتم بمختلف هذه الجوانب قصد تمكين الفلاحين من تقنيات زراعية سليمة وتقنيات حديثة مرتبطة بالتلقيح الآلي واختيار النوعية الجيدة من الذكار، كما تم التركيز على مكافحة الآفات بالطرق البيولوجية على غرار عنكبوت الغبار وتثمين التنوع البيولوجي بالواحة على غرار نبتة الملوخية التي تعتبر مميزة وذات خصائص ثرية، حيث انه من المقرر أن يتم تكوين وتشجيع الفلاحين على غراسة الخضروات ودعمهم ماديا.

كما سيتم تكوين ما بين 15 إلى 20 فلاحا ومدهم بالمعارف والمهارات الضرورية ليقوموا بعد ذلك بدورهم كمكونين لبقية الفلاحين.

محمد المبروك السلامي

تونس

المؤبد لشاب حول وجهة طالبة

أصدرت هيئة الدائرة الجنائيـــة بالمحكمة الابتدائية بتونس حكما بالسجن المؤبد في حق متهم في العقد الثالث من العمر من ذوي السوابق العدلية، على إثر تورطه في جريمة اغتصاب.

وحسب ملف القضية فقد عمد المتهم إلى تحويل وجهة طالبة باستعمال سكين ثم قام باغتصابها وسلبها هاتفها وأموالها، ولم يكتف بذلك بل قام بتعنيفها مما تســبب لها في كسر على مستوى يدها.

تونس

تفكيك شبكة لترويج المخدرات

تمكنــت دوريات تابعة للفرقة المركزيـــة لمكافحة المخدرات بالإدارة الفرعية للأبحاث للحرس الوطني بالعوينة من تفكيك شبكة تنشط في ترويج المواد المخدّرة بجهة البحر الأزرق المرسى.

واســـفرت العملية عن حجز 36 صفيحة مـــن مادة القنب الهندي «الزطلة» و 3 ســـيارات و دراجات نارية تُستغل في هذا النشاط . وقد أذنت النيابة العمومية، بالاحتفاظ بعنصرين من الشبكة، وإدراج 4 آخرين في التفتيش.

سيدي بوزيد

وفاة شاب بعد أصابته بطلق ناري

عاشت مدينة سيدي بوزيد على وقع جريمة قتل راح ضحيتها شاب، توفي على إثر تلقيه طلقا ناريا من بندقية صيد.

وحســـب المعطيات الأوليـــة المتوفرة فإن خلافـــا اندلع بين الضحية وكهل ،قاطن بالجهة، ليعمد الجاني إلى التسلح ببندقية صيد وقام بإطلاق عيار ناري استقر في صدر الشاب وكان كفيلا بإزهاق روحه.

هذا وقد أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية ســـيدي بوزيد بفتح تحقيق قضائي للكشـــف عن ملابسات وتفاصيل الجريمة، مـــع الإذن برفع الجثة لمصالح الطب الشرعي لتحديد أسباب الوفاة بدقة.

الكاف

القبض على 3 أشخاص من أجل سرقة كمية من المصوغ .

إثـــر تعرّض أحد المنازل بالكاف إلى سرقة كمّية من المصوغ و مبلغ مالي و هاتف جوال وحقيبة يدوية من قبل مجهولين لاذوا بالفرار.

أمكن للوحـــدات الأمنيـــة التابعة لفرقة الشرطـــة العدلية بالكاف، وفرقة شرطة النجـــدة و مركز الأمن الوطني بالكاف بعد جملة من التحريات التعريف بهوية المظنون فيهم والقبض عليهم وحجز المسروق. وباستشارة ممثل النيابة العمومية أذن بالاحتفاظ بهم والأبحاث متواصلة.

نابل

القبض على مروّج مخدّرات

تمكّنت الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطة العدلية بنابل ولفرقة شرطة النجدة مـــن القبض على أحد مروّجي المخدرات بمحل سكناه بعد التنســـيق مع النيابة العمومية أين تم حجز كمية من مخدر القنب الهندي و ميزان إلكتروني وآلات حادة.

تم الإحتفـــاظ به بعد استشـــارة ممثل النيابـــة العمومية والأبحاث متواصلة.

المنستير

القبض على مُعينة منزلية من أجل سرقة مؤجرتها

إثر تعرّض منزل إمرأة بجهة المكنين إلى سرقة مبلغ مالي قدره 2000 دينار وكمية من المصـــوغ من داخله، إضافة إلى معاينة أضرار بدنية وجروح بآلة حادة على مستوى يد مُعينتها المنزلية التي أكـــدت تعرضها للعنف من قبـــل مجهولين قاموا بسرقة المنزل ثم لاذوا بالفرار.

تبـــيّن بعد جملة من التحريـــات الميدانيـــة والفنية من قبل الوحدات الأمنية التابعة لفرقة الشرطـــة العدلية بالمكنين وأن المعينة المنزلية المذكـــورة افتعلت الحادثة وقامت بالإعتداء على نفسها بواسطة شفرة حلاقة وادعت ما سبق للتضليل وإبعاد الشـــكوك عنها ثم عمدت إلى سرقة المصـــوغ والنقود وإخفاء المسروق بحديقة المنزل للتصرف فيه لاحقا. وباستشارة ممثل النيابة العمومية، أذن بالاحتفاظ بها والأبحاث متواصلة

منوبة

يقتل زوجته و يطعن ابنته

أقدم كهل ،في العقد الخامس من عمره،على قتل زوجته طعنا، وكاد يُلحق بها ابنته . وحســـب المعطيات الأولية المتوفرة فإن الزوج دخل في خلاف مع زوجته، تطوّر شـــيئا فشيئا ليعمد في لحظة غضب قصوى وحالة هستيريا جنونية إلى التسلح بسكين كبيرة الحجم وقام بتوجيه طعنات إلى الزوجة ،البالغة من العمر 44 عاما، كانت كفيلة بإزهاق روحها على عين المكان كما عمد المتهم أيضا إلى محاولة توجيه طعنة إلى ابنته البالغة من العمر 17 ســـنة، غير أنها تصدّت له فاستقر السكين في يدها وتسبب لها في جرح، قبل أن يعمد إلى الفرار نحو وجهة مجهولة.

وقد أذنت النيابـــة العمومية بمحكمة منوبـــة بفتح بحث تحقيقـــي مع رفع جثة المـــرأة بعد معاينتهـــا من قبل قاضي التحقيق ووضعهـــا على ذمة الطب الشرعي مـــن أجل تحديد أســـباب الوفاة بدقة، كما تم نقل الفتاة المصابة إلى المستشفى لتلقي العلاج.

نابل

القبض على شقيقين وشخص ثالث من أجل ترويج المخدرات .

تمكنت الوحـــدات الأمنية التابعة لفرقـــة الشرطة العدلية وفرقة الإرشـــاد بمنزل تميم وفرقة شرطة النجدة ، بعد إجراء جملة من التحريات الميدانية، من القبض على شقيقين وشخص آخر أحدهم محل منشوري تفتيش يعمدون إلى ترويج المخدرات بالجهة، وبالتحـــوّل إلى منازلهم تم حجز نصف صفيحة و 18 قطعة من مخدر القنب الهندي وأقراص مخدرة ومبلغ مالي قدره 490 دينارا. وبالتنسيق مع النيابة العمومية أذنت بالاحتفاظ بهم والأبحاث متواصلة.

المنستير

القبض على لص باستعمال النطر

إثر تداول مقطع فيديو عبر وسائل التواصل الاجتماعي يوثق تعمد شـــاب سرقة إمرأة لحقيبتها اليدوية باســـتعمال النطر بجهة المنستير ثم لاذ بالفرار.

وتمكنت دورية الأمن السريع، بعد اســـتنجاد المارة بهم ،من القبض عليـــه أين تعمّد الإدلاء بهوية مزيفة لكونه مفتش عنه من أجل السرقة وإرجاع المسروق لصاحبته.

بعد باستشـــارة ممثل النيابة العموميـــة أذن بالإحتفاظ به ومواصلة الأبحاث.

تونس

أحكام سجنية على صانعي محتوى

أصدرت هيئة الدائرة الجنائيـــة بالمحكمة الابتدائية بتونس حكما بالسجن لمدة سنتين في حق «انستغرامور» و«تيكتاتور»، بالسجن 3 ســـنوات في حق 3 من صانعي المحتوى على منصة «تيك توك» من بينهم فتاة.

وقد جـــاءت هذه الأحكام القضائية بالســـجن في حق هؤلاء على على خلفية مناوشـــات عبر المنصة منافية للأخلاق وتنزيل فيديوهات خادشـــة للحياء، بالاضافة إلى نشر محتوى هابط والرداءة على المنصات.

وقـــد وجّهت إلى المتهمـــين تهم تعلقت ’باســـتعمال انظمة معلوماتيـــة لنشر صور ومقاطع فيديو للإعتداء الجســـدي أو الجنسي على الغير.

فيلم «أقورا»:

عندما يصبح الماضي الجريمة التي لا تُغتفر

منـــذ إطلالته الســـينمائية الأولى، أثبت علاء الدين ســـليم أنه ليس مجرد مخرج، بل هـــو باحث بصري يســـائل الواقع من زوايا غير مأهولة، متوغّل في عوالم معزولة ومسكونة بالهامش والاختفاء. بعد «آخر واحد فينا» (2016) و «طلامس» (2019)، يأتـــي بفيلمه الجديد «أقـــورا» (2024)، ليؤكد مسيرته في تفكيك المسكوت عنه عبر سرد بصري مشحون بالرموز والأسئلة.

الفيلم، الذي تم عرضه لأول مرة في قاعة «الريو» بالعاصمة التونســـية، هو إنتاج مشترك تونسي–فرنسي–سعودي، ويُعرض تجاريـــاً في القاعات بداية مـــن 16 أفريل الجاري.

غموض الظهور.. وصمت لا يشرح شيئاً

ينطلـــق «أقورا» من فرضيـــة غرائبية: ثلاثة أشـــخاص يُفترض أنهم توفّوا قبل ســـنوات يعودون إلى مدينتهم الصغيرة في ظروف مبهمة. لا تفســـير لعودتهم، ولا حديث يفسّر حضورهم الصامت. بدلًا من أن يكونوا محور تحقيق بوليسي تقليدي، يصبح وجودهم بحد ذاته ســـؤالًا كبيرًا: كيف يعود الموتى؟ ولماذا الآن؟ لكن الأهم: ماذا يعني هـــذا الظهـــور للجماعة التي أرادت نسيانهم؟

هؤلاء «الراجعون» لا يبحثون عن عدالة أو انتقام، بل يُجســـدون ما تم دفنه قسرًا تحت عباءة النسيان الجماعي. هم ماضٍ يعود لا ليستعاد، بل ليكشف ما تم إنكاره. إنهم الذاكرة حين ترفض الطمس.

مدينة بلا حوار، وساحة مغلقة

بعيدًا عن المعنى التاريخـــي لـ«أقورا» كســـاحة للنقـــاش الحـــر في الثقافـــة الإغريقيـــة، تحوّلت المدينـــة في الفيلم إلى مســـاحة للانفصال والارتباك. الســـلطة، بكل وجوهها – الأمنية، الدينية، والإدارية – تظهر عاجـــزة، مرتبكة، أو متواطئة. لا أحد يعرف كيـــف يتعامل مع عودة الموتى، فتصبح المدينة أشـــبه بكائن حيّ مأزوم، يخـــاف من ماضيه أكثر ممـــا يخاف من الحاضر.

لجـــراح مفتوحـــة في الوعـــي الجمعي – ضحايا للهجرة غـــير النظامية، الإرهاب، أو الاســـتغلال الطبقي. قصصهم ليست خيالية، بل مستوحاة من واقع لم يُحاسب، من ملفات أُغلقت بلا مساءلة.

في هذا السياق، تصبح السلطة – سواء كانـــت دينية أو سياســـية – متواطئة في الإنـــكار. رجل الدين يبدو عاجـــزًا، بينما تتصرف السلطة السياسية كآلة باردة، لا تفهم، بل تخنق الحقيقة.

أسلوب بصري متأمل... وإيقاع يحمل التوتر

جماليًا، يســـتمر علاء الدين ســـليم في اســـتخدام أدواته الســـينمائية الخاصة: كاميرا بطيئـــة، لقطات طويلـــة، حوار مختـــزل، وإيقـــاع أقرب للتأمـــل منه إلى الحدث. لا يمنح المشاهد يقينًا أو لحظات اســـتراحة، بـــل يدفعه للغـــوص في عمق التساؤلات، دون أن يفرض عليه إجابات.

«حيث ترحل الذاكرة إلى مكان آخر»

ينتهي الفيلم برحيـــل الكلبة والغراب، باتجاه فضاء آخـــر أكثر هدوء. هناك، تلد الكلبة جراءهـــا، وكأن المخرج يوحي بأن الذاكرة لن تموت، بل ســـتجد مكانًا آخر لتولد من جديد. هو انســـحاب رمزي من مكان فقد أهليته للتاريخ، واستسلام أمام عبث لم يترك للوعي مكانًا.

بهذه النهايـــة، لا يقدم «أقورا» حلاً، بل يزرع سؤالًا: هل يمكن للمجتمع أن يدفن ماضيه، أم أن الأشباح ستظل تعود، لتذكّر الجميع بما تم إنكاره؟

شخصيات تبحث عن منطق

يقدم الفيلم شخصيات تعيش على حافة الفهـــم: محقق أمني (ناجـــي القنواتي) لا يبدو صارمًا بقدر مـــا هو تائه، طبيب (بلال سلاطنية) يقارب الحدث برؤية أكثر إنســـانية لكنها عاجـــزة، محقق مركزي (مجد مســـتورة) يصل بثقة باردة تتلاشى سريعًـــا، وطبيبة رســـمية (ســـنية زرق عيونه) تحاول إغلاق الملف باسم النظام.

كلهم يســـعون إلى «احتواء» ما لا يمكن احتواؤه، وبدلاً من طمأنة الناس، يتحولون إلى أدوات تكشف فشل السلطة في مواجهة الحقيقة.

رمزية الحيوان... ومنطق ما بعد الواقع

في عالم «أقـــورا»، لا يتوقف الواقع عند البشر. الحيوانات تتكلم وتلاحظ وتشارك، لكنها أكثر حكمة. الكلبة الزرقاء والغراب الأســـود هما شـــاهدا عـــصر، يراقبان عبث الإنســـان، ويشـــهدان عـــلى تكرار الأخطاء باســـم الدين، القومية، أو حتى البيروقراطية. هما ليســـا رمزين فحسب، بل فاعلان في عالم يســـقط فيه الإنسان، وتبقى الطبيعة أكثر ثباتًا.

الفيلم كمرآة لذاكرة موجوعة

يتعامـــل الفيلـــم مع الذاكـــرة ككائن متمرد: لا يمكن الســـيطرة عليه أو دفنه بســـهولة. فالعائدون من الموت هم مجاز

فيلمان تونسيان يُشاركان في الدورة 78 لمهرجان كان السينمائي

تم اختيار فيلمين لمخرجتين تونسيّتين مقيمتين في فرنسا ليمثّلا تونس ضمن فعاليـــات الدورة 78 من مهرجان كان السينمائي، التي ستُقام في الفترة من 13 إلى 24 ماي المقبل.

المخرجة حفصية حرزي ستشـــارك بفيلمهـــا الروائي الطويل «البنت الصغـــرى» (La Petite Dernière) ضمن المسابقة الرسمية للمهرجان، حيث يتنافس 19 فيلماً على جائزة السعفة الذهبية. ويُعد هذا العمل ثالث أفلام حرزي الطويلة، وهو مقتبـــس عن رواية تحمـــل نفس العنوان للكاتبة الفرنسية من أصول جزائرية فاطمة داس، صدرت سنة 2020.

حفصية حرزي، المعروفة كممثلة ومخرجة، اكتســـبت شـــهرتها ســـنة 2007 من خلال دورها في فيلم «كسكسي بالبوري» للمخرج عبد اللطيف كشـــيش، والذي نالت عنه جائزة مارسيلو ماسترويواني في مهرجان البندقية، وجائزة سيزار كأفضل وجه نسائي واعد في 2008، إلى جانب جوائز دولية أخرى. شاركت لاحقاً في عدد من الأعمال السينمائية التونسية والفرنسية، منها «الدواحة» لرجاء عماري، «حب الرجال» لمهدي بن عطية، بالإضافة إلى فيلمين لعبد اللطيف كشيش.

بدأت حرزي مسيرتها الإخراجية بفيلم قصير عام 2010 بعنوان «الرُضبة»، تلاه فيلمان طويلان: «تســـتحقين حباً» ســـنة 2019 الذي عُرض ضمن «أسبوع النقاد» بمهرجان كان، وفيلم «الأم الطيبة» في 2020. فيلمها الأول كمخرجة نال استحســـاناً نقدياً واســـعاً، وكان مستوحى من إحدى قصائد الفنانة المكسيكية فريدا كاهلو.

أما المشـــاركة التونسية الثانية فتأتي من خلال المخرجة أريج الســـحيري بفيلمها «ســـماء بلا أرض» الذي اختير للعرض ضمن قســـم «نظرة ما»، أحد الأقســـام الرسمية الموازية للمهرجان، ومن المقـــرر عرضه بين 16 و24 ماي 2025. ويُعد هـــذا الفيلم ثاني أعمال الســـحيري الروائية الطويلة بعد فيلمها الأول «تحت الشجرة»، الذي مثّل تونس في مسابقة الأوسكار الـ95 ضمن فئة أفضل فيلم دولي.

وقد عُرفت الســـحيري كذلك بإخراج الفيلـــم الوثائقي «الطريق العادي» عام 2018، الذي لاقى اهتماماً نقدياً.

بهذا الحضور اللافت، تُسجّل السينما التونسية حضوراً متميزاً في أحد أبرز المحافل الســـينمائية العالمية، من خلال رؤى نسائية تعبّر عن تجارب معاصرة وذات جذور ثقافية متعدّدة.

الفكرة مطروحة على جدول اعماله

هل ينقل ترامب قوات الافريكوم الى اوروبا ؟

محمد بن محمود

في تطـــورات جديـــدة ، كشـــفت كيربـــي كـــوب، كبـــيرة مراســـلي قناة NBC الأمريكيـــة لشـــؤون الأمـــن الوطني والبنتاغـــون، عن نية الرئيـــس الأمريكـــي دونالـــد ترامب إلغـــاء القيادة العســـكرية الأمريكية في إفريقيـــا (AFRICOM)، وذلك في إطار مســـاع لتقليص حجم الوجود العسكري الأمريكي وخفض النفقات الدفاعية. ونقلت الصحافية المعروفة عن مســـؤولين أمريكيين وشـــخص مطلع على المناقشـــات الجارية داخل البنتاغون، أن الإدارة الأمريكية تدرس بجدية نقل عمليات أفريكوم لتصبح تحـــت إشراف القيـــادة العســـكرية الأمريكيـــة في أوروبا بـــدلا من كونها قيادة مستقلة. وجاء قرار ترامب هذا، من أجل تقليص الالتزامات العسكرية الخارجية، معتبرا أن بعض العمليات العســـكرية الأمريكيـــة في الخـــارج تشـــكل عبئا ماليا دون تحقيق نتائج استراتيجية ملموسة. ويعد أفريكوم، الذي تم إنشـــاؤه عام 2007، مسؤولا عـــن تنســـيق العمليات العســـكرية الأمريكية في القـــارة الإفريقية، حيث تركز مهامه عـــلى مكافحة الإرهاب، ودعم الاســـتقرار الأمنـــي، وتعزيز التعاون مع الجيـــوش الإفريقية. وفي حال إلغائه أو دمجه ضمن EUCOM، فقد يكون لذلك تداعيات على العلاقات العســـكرية الأمريكيـــة الإفريقيـــة، وكذلك على الجهـــود المبذولة لمكافحة الجماعـــات المتطرفـــة الناشـــطة في مناطق مختلفة من القارة.

ورغم عدم صدور أي قرار رســـمي حتى الآن، فإن النقاشات الجارية تعبر عن مســـعى إدارة ترامب نحو إعادة هيكلة التواجد العسكري الأمريكي في العالم، وهو ما قـــد يؤدي إلى تغييرات جوهريـــة في اســـتراتيجيات الدفاع الأمريكية في إفريقيا.

ما هي افريكوم وكيف تعمل ؟

تشكل القيادة الأميركية في أفريقيا (أفريكوم) إحدى القيادات العسكرية الأساسية لوزارة الدفاع (البنتاغون)، والمســـؤولة عن العلاقات العسكرية والعمليـــات في 53 دولـــة أفريقيـــة. تأسســـت هذه القيادة عـــلى خلفية تزايد الاهتمام الأمريكي بأفريقيا بعد هجمات 11 سبتمبر ، وفي ضوء التوسع الصيني. وشهدت تطورا ملحوظا مع إنشاء مرافق دعم عبر القارة، تمهيدا لتعزيز السيطرة والنفوذ الأمريكي في هذه الرقعة الإســـتراتيجية من العالم. مـــن الأحداث الحاســـمة التي بلورت الوجود العسكري الأمريكي في أفريقيا كانت الهجمات الإرهابية في الســـابع من اوت 1998، حيث وقعت انفجارات متزامنـــة في الســـفارات الأمريكية في نيروبي، وكينيا، ودار السلام، وتنزانيا، أسفرت عن مقتل 224 شخصا، بينهم أمريكيون، وإصابـــة أكثر من 4500 آخرين، تبناها تنظيم القاعدة.

السياق التاريخي

بسبب عدم وجود قاعدة عسكرية أميركيـــة دائمـــة في أفريقيـــا آنذاك، اضطـــر ما يزيد عـــلى 900 عميل من مكتب التحقيقات الفيدرالي للســـفر إلى المنطقـــة للمســـاعدة، ممـــا عزز دعوات تحســـين الاستجابة الأميركية للتهديدات في أفريقيا. وفي جانفي عام 2000، كتب ضابط عسكري أميركي يُدعى ريتشـــارد جي كاتـــوار تقريرا بعنـــوان لأفريقيا جنـــوب الصحراء الكبرى، إعـــادة النظر في خطة القيادة الموحدة، مقترِحا إنشاء قيادة أفريقية مســـتقلة عـــن القيـــادة الأوروبية المركزية. وبعد مراجعة الوضع الأمني العالمـــي ومقترحات تقريـــر كاتوار، بدأ البنتاغون بتبني فكرة تأســـيس قيادة أمنية موحدة في أفريقيا، ممهدا الطريق لإنشاء أفريكوم التي تم إعلان جاهزيتها الكاملـــة في أكتوبر 2008. وفي إعلانه عـــن تأســـيس أفريكوم، أكد الرئيس الأمريكي الســـابق جورج بوش الابن، في فيفري 2007، أهدافها الإستراتيجية قائلا ســـتعمل القيادة الأفريقية على تعزيـــز تعاوننا الأمني مع أفريقيا وخلق فرص جديدة لتعزيز قـــدرات شركائنا في القـــارة. وأضاف ستســـهم في تعزيز جهودنا لتحقيق الســـلام والأمـــن لشـــعوب أفريقيا ودعـــم أهدافنا المشـــتركة في التنمية، والصحة، والتعليـــم، والديمقراطية، والنمو الاقتصـــادي. وأثارت أفريكوم تساؤلات مهمة خلال جلسة استماع بالكونغـــرس إبان إنشـــائها، حيث تم التشـــكيك في ضرورتهـــا وتأثيرها على الموارد الأميركية. ومن الأســـئلة الرئيســـية: هل ثمة حاجـــة لقيادة جديدة تُبرّر النفقـــات الجديدة؟ وهل سيتناســـب حجم ونطـــاق الوجود العســـكري الأميركي مع الاحتياجات الإســـتراتيجية الفعلية، أم ســـتخلق أفريكوم ضرورات مؤسسية تستهلك المـــوارد بغـــض النظر عـــن الحاجة الفعلية؟

مخاوف من التوسع الاجنبي

كانت المخـــاوف من أن أفريكوم قد تبالغ في تعزيز ســـلطاتها بما يتجاوز التفويض الأســـاسي. ويرى المؤيدون أنها ســـتكرس الأهداف الإستراتيجية الأميركية بالتعاون مع الدول الأفريقية

لتعزيز الاستقرار والأمن، وستساعد في ردع العدوان وإدارة الأزمات بفاعلية أكبر. لكن يرى البعض في وزارة الخارجية الأميركية ووكالة التنمية الدولية أن هناك خطرا من أن العمليات العسكرية قد تغطي على الجهود المدنية والدبلوماسية.

ويشرح هوريس جي كامبل، أستاذ السياسة الأميركية بأفريقيا في جامعة سيراكوس، تطور إنشاء أفريكوم. ويقول إن الولايات المتحدة كانت سابقا تُدير عملياتها الأفريقية عبر قياداتها الأخرى مثل القيادة الأوروبية، والقيادة في المحيط الهادي، والقيادة المركزية في الشرق الأوسط، بناء على افتراض أن القوى الاستعمارية السابقة كفرنسا وبريطانيا وبلجيكا والبرتغال يمكن الاعتماد عليها بما يخدم المصالح الأميركية. تعود جذور الفكرة إلى عام 1996، ثم بدأت تأخذ شكلا جديا عندما واجهت الأرواح الأميركية تهديدات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ثم تبلورت الفكرة في عهد بوش الابن بمبادرة الاستجابة للأزمات الأفريقية، كخطة للتدخل السريع، وكان الهدف منها دعم عمليات مكافحة الإرهاب ضمن الحرب العالمية على الإرهاب. وشملت تأسيس برنامج التدريب والمساعدة في عمليات الطوارئ الأفريقية الذي أُقيم في مالي، حليفة أميركا آنذاك، لمساعدة الدول الأفريقية الحليفة في عمليات حفظ السلام بميزانية قدرها 500 مليون دولار، وانتهى أخيرا إلى أفريكوم، المُستمَدة من القيادة المركزية الأوروبية. بداية، اختارت الولايات المتحدة أن يكون المقر الرئيس لأفريكوم في شتوتغارت، نظرا لتخفيض القوات العسكرية الأميركية المتمركزة في أوروبا. ونظرا لأن ألمانيا وإسبانيا وإيطاليا تقع على البحر الأبيض المتوسط القريب لأفريقيا، رأت واشنطن إمكانية إدارة العمليات من أوروبا وإعادة التمركز حسب الحاجة.

تحديات كبيرة

ومع ذلك، فإن الهجمات الإرهابية المتكررة وعمليات اختطاف الغربيين، أبرزت التحديات الواقعية في أفريقيا، مما دفع الجنرال وليام وارد، قائد أفريكوم آنذاك، للإعلان في لندن عام 2008 عن أهمية وجود جزء من المقر الرئيس للموظفين في القارة للجاهزية القصوى. في السياق، فسّر الخبيران ديجانج صن ويحيى زبير، في تعليقات لصحف أميركية، أن سبب إنشاء مقر آخر لأفريكوم في جيبوتي كان لتنفيذ برامج الحرب العالمية على الإرهاب، خصوصا في القرن الأفريقي. ونشرت واشنطن قوات في جيبوتي لمواجهة الجماعات الإرهابية في الصومال والسودان واليمن، مستعينة بقاعدة ليمونير التابعة للجيش الفرنسي. وفي جانفي 2012، أنقذت القوات البحرية الأميركية أميركيين في الصومال ونقلتهم لمعسكر ليمونير للعلاج، مما دفع واشنطن للتفاوض مع جيبوتي لاستخدام القاعدة لعملياتها في القرن الأفريقي وخليج عدن ومضيق باب المندب. بحلول ماي 2014، جددت الولايات المتحدة عقد إيجار معسكر ليمونير، خلال زيارة للرئيس السابق باراك أوباما إلى جيبوتي، الذي أكد الأهمية الإستراتيجية للقاعدة في تعزيز الأمن الإقليمي وفي مكافحة الإرهاب في القرن الأفريقي وكل القارة.

لماذا مقر آخر لأفريكوم في النيجر؟

ويسلط ديجانج ويحيى الضوء -في تقريرهما- على كيفية تطور الوجود العسكري الأميركي في النيجر، بدءا من إطلاق مبادرة الساحل في 2002 وتوسعها إلى شراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء في 2005، مما عزز الدعم لموريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو. فمنذ منتصف التسعينيات، شهدت منطقة الساحل عمليات اختطاف عرضية لرعايا أجانب، بما في ذلك حادثة اختطاف 32 سائحا أوروبيا في 2003 بجنوب الجزائر من قبل الجماعة السلفية للدعوة والجهاد، التي تحولت لاحقا إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. موقع إستراتيجي هذه الأحداث، ومن بينها الهجوم على مركز حدودي في موريتانيا في 2005 واختطاف أميركيين في دلتا النيجر بين 2006 و2007، دفعت واشنطن للسعي إلى تأسيس قاعدة عسكرية دائمة في المنطقة. وبفضل موقعها الإستراتيجي الذي يربطها بوسط أفريقيا بتشاد، وغرب أفريقيا بنيجيريا وبنين ومالي وبوركينا فاسو، وشمال أفريقيا بالجزائر وليبيا، كانت النيجر موقعا مثاليا لهذه القواعد. وفي جوان 2012، قدمت وزارة الخارجية الأميركية مذكرة شفوية إلى النيجر تمهيدا لبناء قاعدة عسكرية لتسهيل وجود قواتها. وفي 28 جانفي 2013، وافقت النيجر على الاتفاقية. وأُقيمت 3 قواعد عسكرية في النيجر: هي القاعدة الجوية 201 في شمال النيجر بأغاديس، والقاعدة الجوية 101 في نيامي، وقاعدة ديركو القريبة من الحدود الليبية التابعة لوكالة المخابرات المركزية. من جهته، يقول كامبل إن أفريكوم تعاني تحديات جوهرية في تحقيق أهدافها المتغيرة بمرور الزمن، والتي تبدلت عدة مرات منذ تأسيسها. في البداية، كان الهدف الأساس هو مكافحة الإرهاب، ليتحول لاحقا إلى منع الاضطرابات في الإنتاج والصادرات النفطية الأفريقية. ثم تحول التركيز إلى مواجهة التوسع الصيني في أفريقيا، ثم إلى السيطرة على المناطق غير الخاضعة للحكومة والتطرف العابر للحدود. وتم تحديد أهداف جديدة مثل التعامل مع عدم الاستقرار في منطقتي القرن الأفريقي والبحيرات الكبرى.

وفي عام 2017، تبنت أفريكوم أهدافا مثل بناء القدرات وتعزيز العلاقات مع الدول الأفريقية، وتحييد الجماعات المتطرفة العنيفة في منطقة الساحل. هذا التغيير المستمر في الأهداف من دون إنجاز فعال، أثار استياء القيادات الأفريقية وأدى إلى معارضة الوجود الأميركي والقواعد العسكرية، آخرها كان في النيجر التي ألغت الاتفاق العسكري مع الولايات المتحدة. وبالتالي، استطاعت كل من الصين وروسيا استغلال هذا الغموض وعدم الفعالية لتعزيز نفوذهما في أفريقيا جنوب الصحراء. في حال فقدت واشنطن القاعدة الجوية لأفريكوم في النيجر، التي تتيح لها مراقبة 3 مناطق حيوية في أفريقيا، فإن البديل المتاح يكمن في التحول نحو الساحل الغربي لأفريقيا. ووفق تقرير مركز ستراتفور في 2024، تُجرى مناقشات لاستخدام مدارج في غانا وساحل العاج وبنين لتشغيل الطائرات المُسيرة.

العملية العسكرية الامريكية في اليمن

تكلفة باهضة ونتائج هزيلة

في تصعيد عسكري بدا وكأنه رد استعراضي على ضربات أنصار الله ضد الملاحة الدولية، شنت الولايات المتحدة سلسلة من الضربات على أهداف في اليمن، لكن بعد أسابيع من القصف المكثف، بدأت الحقائق تظهر، العملية لم تحقق أهدافها المعلنة، بل فتحت الباب لأسئلة محرجة داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية حول الفاعلية، والجدوى، وتكلفة الاستنزاف في صراع يبدو بعيدًا عن الحسم.

فعالية محدودة رغم القوة التدميرية

رغم استخدام واشنطن لترسانة من أكثر الأسلحة تقدمًا -مثل صواريخ «توماهوك» وقنابل «AGM-158» الشبحية- إلا أن مسؤولين في البنتاغون أقروا سرًّا بفشل كبير في تدمير ترسانة الحوثيين من الصواريخ والطائرات المسيّرة.

مصادر في الكونغرس الأمريكي كشفت أن البنتاغون أبلغ مشرّعين بأن «النجاحات كانت محدودة»، ما يعكس وجود فجوة بين القوة العسكرية والنتائج الميدانية.

نزيف مالي واستنزاف استراتيجي

منذ بداية العمليات، أنفقت واشنطن ما يزيد على 200 مليون دولار في الأسابيع الثلاثة الأولى فقط، فيما تجاوزت التكاليف الكلية -بما فيها العمليات والدعم اللوجستي- مليار دولار، هذه التكلفة أثارت مخاوف حقيقية داخل المؤسسة الدفاعية، وخاصة أن المخزون العسكري يتراجع بوتيرة تثير القلق في ظل التوتر المتصاعد مع الصين في المحيطين الهندي والهادئ.

قلق متصاعد من تآكل الجاهزية ضد الصين

المفاجئ في هذا السياق أن القلق الأمريكي لم يعد يقتصر على الساحة اليمنية، بل اتّسع ليشمل الاستعداد لمواجهة الصين، وفقًا لمصادر نيويورك تايمز، حذر قادة عسكريون، بينهم ضباط في البحرية وقيادة المحيطين الهندي والهادئ، من أن الاستهلاك المتسارع للمخزون العسكري في اليمن قد يعطّل قدرة واشنطن على الرد في حال نشوب أزمة في آسيا، أحد كبار مسؤولي البنتاغون أبلغ الكونغرس أن الجيش سيواجه «مشاكل عملياتية حقيقية» في حال نشوب نزاع مع الصين.

فشل استخباراتي وتكتيكي؟

الاعتراف الضمني بالفشل في استهداف مواقع أنصار الله يطرح تساؤلات حول دقة المعلومات الاستخباراتية، وجدوى التكتيك المتبع، فكيف يمكن لصواريخ بملايين الدولارات ألا تحقق نتائج واضحة على الأرض؟ هذا يوحي بأن لدى أنصار الله قدرة على المناورة، وإخفاء ترساناتهم، وربما التمويه بأساليب لا تزال تقاوم التكنولوجيا الأمريكية.

رهانات خاسرة وتحالفات متآكلة

في خضم هذا المشهد، يبدو أن واشنطن تراهن على تحالف هش مع أطراف إقليمية لا تملك فعليًا القدرة على حسم المعركة أو حتى التأثير فيها، الضربات لم تحد من قدرات أنصار الله، ولم توقف هجماتهم على الملاحة، ما يشير إلى خلل في الرؤية الاستراتيجية الأمريكية، بل ربما في فهم طبيعة الخصم نفسه.

دروس من حرب طويلة

ما يحدث في اليمن اليوم يذكّر بسيناريوهات الفشل التي واجهتها واشنطن في أفغانستان والعراق، إنفاق ضخم، وعمليات واسعة، ثم اعتراف متأخر بعدم الفعالية، الفرق هنا أن الخطر لم يعد بعيدًا، بل بات يؤثر على خطوط التجارة الدولية، ويشكّل تهديدًا مباشرًا على مصالح أمريكا وحلفائها في البحر الأحمر.

في النهاية، في ظل غياب نتائج ملموسة، وتزايد القلق داخل البنتاغون والكونغرس، تبدو العملية العسكرية في اليمن أقرب إلى مأزق مفتوح، الاستمرار فيها يهدد بتآكل القدرة العسكرية، والانسحاب منها يُعد تراجعًا سياسيًا، وبين هذين الخيارين، يُتوقع أن تضطر واشنطن إلى إعادة تقييم استراتيجيتها بالكامل، وربما التفكير في مسارات تفاوضية أكثر واقعية وأقل تكلفة.

الهدف افراغ المدينة

مخطط صهيوني لتحويل رفح لمنطقة عازلة

محمد بن محمود

ذكرت وسائل إعلام عبرية أن جيش الاحتلال الإسرائيلي يخطط لتحويل مدينة رفح، التي تشكل نحو 20% من مساحة قطاع غزة، إلى منطقة عازلة.وبحسب التقارير، فإن الاحتلال يسعى إلى تنفيذ هذا المخطط في إطار عملياته المستمرة في القطاع، وسط تحذيرات من تداعياته على السكان المدنيين الذين لجأوا إلى رفح هربًا من القصف في مناطق أخرى.

ويشمل هذا التوسيع منطقة تمتد بين طريقي فيلادلفيا ومراغ، وهو ما يشكل نحو خمس مساحة قطاع غزة، أي حوالي 75 كيلومترا مربعا. وتدور الشكوك حول مصير سكان المنطقة، حيث تشير التقارير إلى أنه سيتم إخلاؤهم ومنع عودتهم إلى منازلهم، مع احتمالية هدم كافة المباني في تلك المنطقة.

منطقة رفح: غياب الأفق وتزايد المخاوف

يعد قطاع غزة من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان في العالم، ويعاني حالياً من تدمير شامل نتيجة العمليات العسكرية المتواصلة. في رفح، كان يسكن نحو 200 ألف فلسطيني قبل بداية الحرب في أكتوبر 2023، لكنهم أصبحوا الآن في عداد المهجرين بعدما دمرت العديد من المنازل جراء القصف المكثف. مع استئناف العمليات العسكرية مؤخراً، أعلنت إسرائيل عن نيتها تحويل المنطقة إلى عازلة، وهو ما يثير قلقاً كبيراً بشأن مستقبل المدينة وأهلها.

ويبدو أن تحركات الجيش الإسرائيلي تأتي في إطار استراتيجية تهدف إلى تقليص نفوذ حركة حماس على طول الحدود الجنوبية لقطاع غزة. إذ يعتبر الموقع الجغرافي لرفح، قربها من الحدود المصرية، نقطة استراتيجية للجيش، مما يجعل المنطقة هدفاً رئيسياً للحملات العسكرية. بالإضافة إلى ذلك، يسعى الجيش إلى تكثيف الضغط على قيادة حماس، التي تعتبرها إسرائيل المسؤول الأول عن الهجمات على المستوطنات الإسرائيلية.

التحديات العسكرية والتدمير المستمر

الجيش الإسرائيلي قد بدأ بالفعل في توسيع محور موراج، والذي يشمل تدمير المباني على طول الطريق، مع العمل على إزالة الحواجز والمرافق التي كان يعتقد أنها تشكل تهديداً. ومن المعروف أن إسرائيل قامت في الماضي بتدمير العديد من المباني في محيط القطاع، وهي الخطوة التي يبدو أنها ستستمر في توسيع نطاقها لتشمل رفح. في هذا السياق، يتساءل العديد من الجنود والضباط العسكريين عن جدوى تكرار نفس العمليات، في وقت بدأت فيه الكثير من المناطق تصبح غير صالحة للسكن.

وبحسب شهادات جنود في الجيش الإسرائيلي، فإن العودة لتدمير ما تم تدميره سابقاً دون تحقيق تقدم ملموس في الحرب يثير القلق. بعض هؤلاء الجنود عبروا عن إحباطهم من تكرار العمليات العسكرية التي تؤدي إلى خسائر بشرية ومادية كبيرة دون تحقيق أي تقدم واضح.

حالة الارتباك والتشويش

من بين التحديات التي تواجه جيش الاحتلال الإسرائيلي، هناك تساؤلات حول المخاطر التي يتعرض لها الجنود خلال العمليات. فقد حدثت العديد من الحوادث، مثل انهيار المباني أثناء المعارك، ما أسفر عن مقتل جنود إسرائيليين. يصف أحد القادة العسكريين، الذي شارك في العمليات داخل قطاع غزة، كيف أن العديد من الجنود لقوا حتفهم بسبب انهيار المباني التي كانت تُستخدم كمخابئ للمقاتلين، مما أدى إلى تصاعد حدة المخاوف بين الجنود من الوقوع في فخاخ غير ضرورية.

ماذا يعني تحويل رفح لمنطقة عازلة؟

وبدوره شدد الخبير العسكري والإستراتيجي العميد إلياس حنا، أن سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على مدينة رفح جنوبي قطاع غزة سيعني التدمير الكامل، وسيعني أنه لا وجود لفلسطين. وجاء كلام الخبير في سياق تعليقه على ما كشفته صحيفة هآرتس الإسرائيلية من أن الجيش الإسرائيلي يستعد لجعل منطقة رفح -التي تشكل خُمس أراضي قطاع غزة- جزءا من المنطقة العازلة التي يحظر على الفلسطينيين الوصول إليها. وقال العميد حنا: إن الخارطة التي نشرتها الصحيفة الإسرائيلية ليست جديدة، وإن ما أوردته هو عبارة عن تطور تكتيكي يخدم الهدف الإستراتيجي للاحتلال الإسرائيلي والذي له علاقة بما يسمى خطة الجنرالات، وتهدف إلى السيطرة على شمال قطاع غزة، وذلك بتهجير سكان المنطقة إلى الجنوب، ثم فرض حصار كامل على الشمال. وأوضح أن المنطقة العازلة كانت بين 700 و1100 في 5 نقاط، ثم أصبحت أكثر من 100 متر بسبب الهدم الممنهج الذي قامت به قوات الاحتلال خلال عدوانها المستمر على مختلف مناطق القطاع الفلسطيني. ووفق العميد حنا، فإن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أعلن في السابق أن محور فيلادلفيا هو مسألة حياة أو موت لاعتقاده بوجود الأنفاق، مشيرا إلى أن صحيفة جيروزالم بوست ذكرت اليوم أن 25% فقط من أنفاق غزة دمرت. ونبّه في السياق نفسه إلى تصريحات نتنياهو ووزير دفاعه يسرائيل كاتس التي قالا فيها إنهم سيحتلون غزة إذا لم تُطلق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) سراح الأسرى المحتجزين في غزة، وهي تصريحات تدخل في إطار مخطط الاحتلال للسيطرة على القطاع، كما قال العميد حنا. كما ذكر أن الهدف الإستراتيجي للاحتلال هو القضاء على المقاومة الفلسطينية والإفراج عن الأسرى، لكن المقاومة -وفقا للعميد حنا- لا تزال تحتفظ بإمكانياتها وقدراتها، ولن تقبل بتسليم الأسرى للاحتلال دون مقابل. وكان الخبير العسكري والإستراتيجي نفسه أكد في تحليل سابق أن تركيز الاحتلال على الشجاعية وجباليا وبيت لاهيا وبيت حانون هي خطط تكتيكية ضمن إستراتيجية كبرى تهدف إلى تقطيع قطاع غزة وعزل المدنيين عن المقاومة. وعن تأثير عمليات الاحتلال في رفح على الحدود مع مصر، أوضح إلياس حنا أن إسرائيل وبعد سيطرتها على معبر رفح تعزل قطاع غزة بالكامل عن مصر، وهو أمر يستلزم اتفاقا آخر بين الجانبين، وتساءل عن موقف مصر: هل ستقبل بالوضع الراهن أم لا؟.

الأنفاق: تهديد مستمر تحت الأرض

و من جانب آخر، تواصل إسرائيل حملتها العسكرية ضد شبكة الأنفاق التي حفرتها حماس في قطاع غزة، وهو ما وصفه البعض بأنه مترو غزة. في تقرير نشرته القناة 12 العبرية، أكدت مصادر أمنية إسرائيلية أن الجيش دمر حتى الآن حوالي 25% فقط من هذه الأنفاق، وهو ما يشير إلى أن الجزء الأكبر منها لا يزال قائماً ويشكل تهديداً حقيقياً.

الأنفاق ليست مجرد ممرات تحت الأرض، بل هي جزء أساسي من استراتيجية حماس لنقل الأسلحة والمقاتلين، فضلاً عن استخدامها لتهريب السلع بين غزة ومصر. وتشكل الأنفاق تحدياً كبيراً أمام الجيش الإسرائيلي، خاصة أن صعوبة تتبع وتدمير هذه الأنفاق بشكل كامل تجعلها تهديداً دائماً.

فيلادلفيا: استمرار السيطرة رغم التحذيرات

ورغم التحذيرات من خبراء الأمن الإسرائيليين، ترفض الحكومة الإسرائيلية سحب قواتها من ممر فيلادلفيا الحدودي، الذي يمتد جنوب قطاع غزة. وفقاً للخبراء، لا تكفل السيطرة العسكرية على هذه المنطقة بالضرورة تقليص عمليات التهريب أو الحد من أنشطة حماس في المنطقة. وفي وقت يزداد فيه الضغط الدولي على إسرائيل بسبب ما يجري في غزة، تواصل الحكومة الإسرائيلية التركيز على تعزيز إجراءاتها الأمنية، على الرغم من المخاطر التي قد تترتب على الوجود العسكري في المنطقة.

بين الحرب والسلام

إن الوضع في قطاع غزة، وخصوصاً في مدينة رفح، يبدو غامضاً وغير مؤكد. الجيش الإسرائيلي يستمر في توسيع المنطقة العازلة وتدمير المزيد من البنية التحتية، في محاولة لزيادة الضغط على حماس، لكن هناك تساؤلات حقيقية حول مدى فاعلية هذه الإجراءات على المدى الطويل. فحتى وإن تم القضاء على جزء من الأنفاق أو تدمير أجزاء من المدن، فإن الوضع سيظل معقداً على الأرض، في ظل وجود أعداد كبيرة من المدنيين المحاصرين في مناطق القتال. ولا شك أن الأوضاع في غزة تتطلب حلولاً سياسية عاجلة تراعي حقوق المدنيين وتعمل على تقليل الخسائر البشرية. أما في الوقت الراهن، فالأوضاع العسكرية تزداد تعقيداً مع استمرار الحرب وتزايد أعداد الضحايا من كلا الجانبين. وعلى الرغم من التهديدات الأمنية والإجراءات العسكرية الإسرائيلية، يبقى التساؤل الأهم: هل ستؤدي هذه العمليات العسكرية إلى تحقيق الأمن على المدى البعيد، أم أنها ستعمق الصراع أكثر، وتزيد من معاناة المدنيين في القطاع؟

وفي العموم تستمر إسرائيل في تنفيذ خططها العسكرية على طول الحدود الجنوبية لقطاع غزة، وفي مناطق مثل رفح، حيث يزداد الوضع تعقيداً. التوسع في المنطقة العازلة ودمار البنية التحتية يخلق تحديات مستمرة على الأرض. ومع تزايد المخاوف من التصعيد، تظل مدينة رفح وأهلها في دائرة الخطر، حيث تتلاشى آمال العودة إلى حياة طبيعية في ظل هذا التدمير المستمر.

تجدد الهجوم البري على غزة

المآرب الخفية والمكائد الاستيطانية الصهيونية

قبل ما يقارب عن اسبوعين، أعاد جيش الاحتلال الصهيوني شن هجومه البري على غزة، ليعود ظل الحرب إلى هذه البقعة المحاصرة بعد هدنة هشة دامت ثلاثة أشهر.

بدأت القوات الصهيونية عملياتها من شمال قطاع غزة، فيما أعلنت الحكومة عن خططها لتوسيع العمليات جنوبًا، وقد طالب الجيش في بيان له بإخلاء سكان حي الشجاعية شمال شرق مدينة غزة، بينما يعمل على توسيع المنطقة الخاضعة لسيطرته كمنطقة أمنية.

أعادت «إسرائيل» شن عملياتها في غزة بسلسلة من الغارات الجوية العنيفة في 18 من مارس الماضي، بعد أن سحبت قواتها إثر هدنة شهرين رافقتها صفقة تبادل تضمنت إطلاق سراح 38 أسيرًا مقابل مئات الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

كما تتمركز قوات الاحتلال حول أنقاض مدينة رفح في أقصى جنوب غزة، ويذكر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، أن 65% من هذه المنطقة تقع الآن ضمن نطاق «المناطق المحمية»، أو مناطق مُعلن عنها بأوامر إخلاء، أو كليهما.

وحسب مصدر عسكري إسرائيلي لصحيفة «معاريف»، فإن عدة ألوية تعمل في رفح، منها لواء «جفعاتي» في «شبورة»، واللواء 14 في «تل السلطان»، وهناك حالياً ثلاث فرق عسكرية نشطة في غزة: الفرقة 143 والفرقة 252 في شمال ووسط القطاع، تعمل في بيت حانون وبيت لاهيا، بينما يتحرك لواء النخبة السادس عشر على محور «نتساريم».

ونقلت «وول ستريت جورنال» عن مصادر مطلعة أن رئيس أركان جيش الاحتلال الصهيوني، عيال زمير، يريد تدمير حركة «حماس» تدميرًا حاسمًا عبر هجوم بري واسع قبل اتخاذ أي قرار بشأن حل سياسي، وهو مستعد لنشر قوات كافية لاحتلال القطاع لفترة غير محدودة.

فيما أكد وزراء الاحتلال أن العمليات ستستمر حتى عودة 59 أسيرًا من غزة، لكن «حماس» ترد بأنها لن تطلق سراحهم إلا بموجب اتفاق ينهي الحرب. وفي خضم ذلك، باءت بالفشل جهود استئناف المفاوضات بوساطة مصرية وقطرية، وقال اكثر من مسؤول مطلع لوسائل الاعلام العالمية «لا يوجد أي اتصال حالياً». كما ذكر أبو عبيدة، الناطق باسم كتائب القسام الجناح العسكري لحركة «حماس»، أن نصف الأسرى محتجزون في مناطق قد تم إصدار أوامر إخلاء لسكانها، ما يعرض حياة الأسرى للخطر بسبب العمليات العسكرية الجديدة للجيش المحتل.

أهداف نتنياهو والضوء الأخضر من ترامب

أعلن يسرائيل كاتس، وزير حرب الكيان الصهيوني، أن الهدف من شنّ الهجوم البري هو زيادة الضغط على حركة «حماس»، لإجبارها على التخلي عن شروطها في المفاوضات.

وحسب ما نقل عاموس هاريل في صحيفة «هآرتس»، فإن تصريحات المسؤولين الصهيونيين تكشف أن العملية تمت بالتنسيق مع الأمريكيين، وأضاف: «ليس من قبيل المصادفة أن يختفي ستيفن ويتكوف، مبعوث الرئيس الأمريكي، عن الساحة الإعلامية في الأيام الأخيرة، يبدو أن واشنطن منحت إسرائيل الضوء الأخضر للتحرك عسكرياً، على أمل تعزيز موقفها التفاوضي».

غير أن توقيت الهجوم والأدلة المتوافرة تشير إلى أهداف أخرى، ما دفع الرأي العام في الأراضي المحتلة إلى اتهام السلطات بالكذب والمبالغة في ادعاءاتها حول تحرير الأسرى، وخاصةً أن الهجوم جاء في خضم جلسات محاكمة نتنياهو بتهم الفساد، وتصاعد تهديدات الوزراء المتشددين بحل الحكومة في حال تنفيذ أي اتفاق لوقف إطلاق النار أو الانسحاب من غزة.

ويؤكد سكان غزة أن الهدف الحقيقي للمحتل هو تهجيرهم قسراً من مساحات شاسعة، بما فيها بعض آخر الأراضي الزراعية والبنية التحتية المائية في القطاع.

كما رأت قيادات «حماس» أن هذه العملية تتماشى مع تصريحات دونالد ترامب، الرئيس الأمريكي، الذي أعلن في فيفري الماضي عن نيته نقل سكان غزة إلى دول الجوار، وتحويل القطاع إلى منتجع ساحلي تحت السيطرة الأمريكية.

أما مواقف نتنياهو الأخيرة، والتي تحدث خلالها عن أهداف العملية الجديدة، فتشمل تحرير الأسرى، نزع سلاح المقاومة، ترحيل قادتها إلى الخارج، وتشريد باقي سكان القطاع تنفيذاً لخطة ترامب.

وقد صرّح نتنياهو في جلسة مجلس الوزراء بأن الجيش عدّل خططه في غزة، مؤكداً أن «حماس» ستُجبر في نهاية الهجوم على نزع سلاحها، وسيُسمح لكبار مسؤوليها بالسفر للخارج، ما سيمكننا من تنفيذ خطة ترامب للهجرة «الطوعية».

وفي تأكيدٍ لهذا التوجه، صرّح مسؤول صهيوني رفيع خلال زيارة له إلى المجر، بأن «إسرائيل تتفاوض مع أكثر من دولة لاستقبال فلسطينيين من غزة، وأن خطط التهجير جادة جداً»، وزعم أن عدة دول أبدت استعدادها لقبول الفلسطينيين مقابل تعويضات مالية، مضيفاً: «هدفنا هو إنقاذ الأسرى، القضاء على حماس، ثم استغلال الفرصة لتنفيذ أكبر عملية تهجير «طوعي»، نحن نتحدث عن أكثر من مليون شخص، غزة أصبحت أثراً بعد عين، ونحن نعمل على هذه الخطة».

أصبح جلياً الآن أن الأهداف الرئيسية للجولة العسكرية الجديدة، ترتبط بتنفيذ مخطط القيادات العسكرية الذي يركز على رفح وبيت لاهيا.

وحسب ما نقل أفي أشكنازي في «معاريف»، فإن الجيش الصهيوني يعتزم تقسيم غزة إلى أربعة أجزاء لزيادة الضغط على «حماس»، وقد بدأت قوات اللواء 36 عملياتها في جنوب القطاع لإنشاء محور «موراغ» الذي يفصل بين خان يونس ورفح، على أن يكون موازياً لمحور «فيلادلفيا» شمالاً ولمحور «نتساريم» في الوسط.

كما كشفت قناة «الجزيرة»، نقلاً عن العقيد المتقاعد حزي نحما، عن خطة لاحتلال رفح تؤدي إلى أحد خيارين:

الأول: توسيع العمليات العسكرية نحو مخطط شامل لاحتلال كامل قطاع غزة و«تطهيره» عبر نشر ست فرق عسكرية.

الثاني: إطالة أمد المرحلة الأولى لإنقاذ عدد محدود من الأسرى.

وفي هذا السياق، يرى الكاتب «وسام عفيفة» في حديثه للجزيرة أن الكيان الصهيوني يسعى لاحتلال غزة تدريجياً بدعم أمريكي مؤقت، يشمل السيطرة على رفح وشمال القطاع وبيت لاهيا وبيت حانون، مع توسيع المنطقة العازلة شرقاً نحو المركز.

وأوضح قائلاً: «إن تجزئة القطاع عبر محاور عرضية كـ«موراغ» و«نتساريم» و«كسفيم» و«مفلاسيم»، وما يُضاف إليها من مناطق شاسعة على جانبي هذه المحاور عند حدود خطوط نيران القوات البرية، يُثبت أن المحتلين يعملون على تهجير نصف السكان المتجهين غرباً نحو القطاع».

غير أن «تامير هايمان»، رئيس الاستخبارات العسكرية السابق للجيش، حذر في مقال نشرته القناة 12 التلفزيونية التابعة للكيان من تبعات هذا السيناريو، مشيراً إلى أن بقاء الجيش في كامل أراضي غزة يتطلب وجوداً عسكرياً مكثفاً، سيُضعف الحضور في الضفة الغربية والحدود الشمالية (مع لبنان)، ما يزيد من تراجع الشعور بالأمن ويُفاقم الهجمات.

كما أن الاستنزاف الكبير لقوات الاحتياط المطلوبة لهذه المهمة يعرض جاهزيتها للخطر، ويُضر بالاقتصاد، ويُؤثر سلباً على التجارة الخارجية للكيان.

سيناريو الفوضى الداخلية

بالإضافة إلى شنّ الهجوم البري الواسع، عادت حكومة الاحتلال الصهيوني إلى تفعيل سيناريو إثارة الفوضى والاضطرابات الداخلية، تمهيداً لتنفيذ الحلم الجديد الذي تنسجه بتواطؤ أمريكي لسكان غزة.

ووفقاً لهذا المسار، لجأ جيش الاحتلال في الأيام الأخيرة إلى استهداف الشخصيات الرسمية في القطاع، وعناصر الإغاثة والمنظمات الإنسانية وضباط الشرطة، مستخدماً عناصر محلية خائنة وخاضعة له، وبمساندة إعلامية إقليمية، ليُظهر بدايات «تمرد شعبي» على حماس، وبالتالي خلق انقسام داخلي.

ويُعتبر هذا النهج خطوةً نحو تنفيذ ما يُسمى «مشروع الغد»، الذي يهدف الصهاينة من خلاله إلى إقامة حكومة محلية تابعة وخانعة لإرادتهم.

وفي هذا الصدد، ذكر الخبير الفلسطيني «أبو عواد» في حديثه لقناة الجزيرة أن الكيان الصهيوني قد يعيد تجربةً مشابهةً لما حدث في الضفة الغربية في سبعينيات القرن الماضي، حيث استخدم عصابات إجرامية صهيونية وعناصر محلية مرتبطة بأجهزته الأمنية لإثارة الفوضى والقتل وزعزعة استقرار المنطقة بأكملها، كذريعة لفرض سيطرته الأمنية.

غير أنه رغم كل هذه المكائد والضغوط العسكرية والحصار الاقتصادي الجائر الذي فُرض على الشعب الأعزل في غزة خلال العامين الماضيين، وأدى إلى مجازر بحق المدنيين ولا سيما النساء والأطفال، فإن صمود الشعب الفلسطيني ظلّ يحوِّل أحلام المحتلين إلى سراب، ومن المؤكد أن دعم ترامب لنتنياهو لن ينقذه من الهزيمة المحتّمة أمام حماس، وكما اضطر ترامب للتراجع عن مخططه، فلن يجد نتنياهو بديلاً عن الخضوع للمفاوضات لتحرير الأسرى والخلاص من الضغوط الداخلية.

رغم ادانات الامم المتحدة

اسرائيل تنتهك القانون الدولي والمجتمع العالمي متقاعس

منذ انـــدلاع الحـــرب الأخيرة على قطاع غزة، أخذت الأمم المتحدة موقفًا متصاعـــدًا في إدانة انتهـــاكات كيان الاحتلال الإسرائيلية الصارخة للقانون الـــدولي الإنســـاني، وفي سلســـلة من التصريحات القوية والتقارير الصادرة عن أعـــلى الهيئات الأمميـــة، وُجهت اتهامات مبـــاشرة لكيـــان الاحتلال باستخدام التجويع كسلاح، وممارسة التهجير القسري، واستهداف المدنيين والبنيـــة التحتية المدنيـــة، في انتهاك صـــارخ لاتفاقيات جنيـــف التي تُعد العمـــود الفقري للقانون الإنســـاني الدولي.

في هذا الســـياق، وصف الأمين العام للأمـــم المتحدة، أنطونيـــو غوتيريش، الأوضاع في غزة بأنهـــا «دوامة موت لا تنتهـــي»، محذرًا مـــن أن الحصار الإسرائيلي الكامل قد أعاد فتح «أبواب الرعب»، في ظـــل غياب تام لأي مظهر من مظاهر الحيـــاة الآمنة أو الكريمة لسكان القطاع.

غزة.. ساحة موت مغلقة تحت الحصار

في خطـــاب ألقـــاه من مقـــر الأمم المتحدة بنيويـــورك، هاجم غوتيريش السياسات الإسرائيلية في غزة قائلاً:

«غـــزة تحولـــت إلى ســـاحة قتل، والمدنيون عالقـــون في حلقة موت لا تنتهي، لقد مضى أكثر من شـــهر دون دخول قطرة واحدة من المســـاعدات، لا طعام، لا دواء، لا وقود، هذه ليست مجرد أزمة إنســـانية، بـــل كارثة من صنع البشر».

وأشار غوتيريش إلى أن حصار كيان الاحتلال الإسرائيلي لا يمثل فقط تحديًا لوجســـتيًا أو أمنيًا، بل يشكل انتهاكًا صريحًا لاتفاقيـــات جنيف، التي تُلزم قوة الاحتلال بتوفـــير الحد الأدنى من مقومات الحياة للســـكان المدنيين في الأراضي المحتلة.

ردّ إسرائيلي ســـاخر ورفض أممي للتلاعب بالحقائق

ورغم جديـــة الانتقـــادات، قابلت الحكومـــة الإسرائيليـــة تصريحات غوتيريـــش برفض وســـخرية، حيث صرح المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية، أورن ميمورشتاين، عبر وسائل التواصل:

«كالعادة، لا تـــدع الحقائق تعيقك وأنت تنشر الافتراءات ضد إسرائيل».

وادّعى ميمورشـــتاين أن أكثر من 25 ألف شاحنة مساعدات دخلت غزة خلال فترة الهدنـــة، زاعمًا أن حماس اســـتغلت هـــذه المســـاعدات لتعزيز قدراتها العســـكرية، دون أن يُقدم أي أدلة دامغة على هذا الادعاء.

لكن غوتيريش شدد في خطابه على أن تلك الأرقام لا تعكـــس الواقع على الأرض، قائلًا:

«الادعـــاء بوجود وفرة مـــن المواد الغذائيـــة هو محض خيال، الســـلع الأساسية تُســـتنزف، ومعها تُستنزف الحياة».

تهجير قسري وتجويع متعمد.. جرائم موثقة

وفي تقرير رســـمي، أكدت المتحدثة باســـم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، رافينا شامداساني، أن أوامـــر الإخـــلاء الإسرائيلية تمثل «تهجـــيرًا قسريًـــا» للفلســـطينيين، ووصفتهـــا بأنهـــا «انتهاك جســـيم لاتفاقية جنيف الرابعة».

وقالـــت شامداســـاني إن التهجير الإسرائيلي يتم وسط ظروف إنسانية قاســـية حيث يفتقر المدنيون إلى الماء والغذاء والمأوى، ويتعرضون في الوقت ذاته للقصف، وأضافت إن اســـتخدام «إسرائيل» لسياســـة «التجويع كأداة حـــرب» يرقى إلى مســـتوى «جريمة حرب» بموجب القانون الدولي.

الشرعية الدولية تتآكل.. ومجلس الأمن متقاعس

وفي تعليقه على الأداء الأممي، وجّه منســـق الشؤون الإنســـانية في الأمم المتحدة، تـــوم فليتشر، انتقادًا حادًا إلى مجلس الأمن الدولي، قائلاً: «لا نكتفي بعدم الدفاع بقوة عن القانون الدولي، بل نحن أحيانًا نشارك في إضعافه».

وأشـــار إلى أن العجـــز الأممي عن التحرك لا يقتصر عـــلى غزة، بل يمتد إلى أوكرانيا والسودان وميانمار، حيث يشـــترك غياب المحاســـبة في تأجيج الأزمات.

في سياق متصل، تصاعدت الدعوات الدوليـــة لإجراء تحقيقات مســـتقلة في مقتـــل 15 مـــن موظفـــي الهلال الأحمر وفرق الإغاثـــة تحت القصف الإسرائيلي، وأكد مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فولكر تورك، أن هذه الانتهاكات تضاف إلى قائمة طويلة من «القلق المشروع» بشـــأن جرائم حرب محتملة ارتكبها الجيش الإسرائيلي.

المحكمة الجنائيـــة الدولية بدورها أصـــدرت مذكرات توقيـــف بحق كل من رئيس الـــوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهـــو وأحد قادة حمـــاس، بتهم تتعلق بارتكاب جرائـــم حرب، وعلى الرغم مـــن ذلك، اســـتمر نتنياهو في جولاته الدبلوماســـية، وكان آخرها لقـــاؤه بالرئيـــس الأمريكـــي دونالد ترامب.

دعوات متصاعدة للتحقيق في جرائم الحرب

وســـط هذه الأوضاع، طالبت الأمم المتحدة بإجراء تحقيقات مســـتقلة في مقتـــل عدد مـــن العاملين في مجال الإغاثة، بمـــن فيهم موظفون تابعون لها، قُتلوا بنـــيران القوات الإسرائيلية، وفي تطـــور لافت، أصـــدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرات توقيف بحق رئيس الـــوزراء الإسرائيـــلي بنيامين نتنياهو، وقائد في حركة حماس، بتهم تتعلق بارتكاب جرائم حرب.

ورغـــم تلك الإجـــراءات القضائية، لا يـــزال نتنياهو يمارس نشـــاطاته السياسية والدبلوماسية، وكان آخرها لقاؤه مع الرئيـــس الأمريكي دونالد ترامب، في تحدٍ صارخ للعدالة الدولية.

الاحتلال تحت طائلة القانون.. لكن بلا محاسبة

أكـــد غوتيريـــش في خطابـــه أن «إسرائيـــل»، بصفتها قـــوة احتلال، تتحمل التزامات واضحة لا لبس فيها، منها: ضمـــان توفير الغـــذاء والدواء للسكان وصيانة المنشـــآت الصحية والسماح بعمليات الإغاثة دون عوائق واحترام وحمايـــة العاملين في المجال الإنســـاني. وأضاف: «لا شيء من ذلك يحدث الآن، المعابر مغلقة، والإمدادات عالقة، والناس يموتون بصمت».

وأكـــد أن الآليـــات الجديـــدة التي يفرضهـــا كيان الاحتـــلال الإسرائيلي لتصاريح إدخال المســـاعدات تشكل «أســـلوب تحكم مهين»، يصل إلى حد حساب السعرات الحرارية و»تسييس اللقمة والدواء».

الحاجة إلى موقف حازم

مع تزايـــد الدمار وســـقوط آلاف الضحايا، لم تعد الأمم المتحدة تكتفي بإصدار بيانات القلق. بل باتت توجه اتهامـــات قانونية صريحـــة لكيان الاحتـــلال بارتـــكاب جرائـــم حرب وانتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف، وسط تقاعس واضح من قبل المجتمع الـــدولي، وخاصة الـــدول الكبرى التي تملك حق النقض في مجلس الأمن.

وفي ظل هذا الجمود، يبقى السؤال: إلى متى ســـيظل القانون الدولي مجرد كلمات جميلة على الورق، بينما تُسفك الدماء ويُجوّع الأبرياء؟ وهل ســـتفي الأمم المتحدة بتعهدها بحماية الكرامة الإنسانية، أم ســـتكتفي بدور المراقب المحبط في مشـــهد تتكرر فيه المأساة مرارًا؟

شرط خروج الصهاينة من جنوب لبنان

هل قرر حزب الله التخلي عن سلاحه؟

محمد بن محمود

في خطوة مفاجئة وصادمة للكثيرين، نقلت وكالة رويترز عن مسؤول رفيع في حزب الله تصريحه بأن الحزب مستعد لمناقشة مستقبل سلاحه مع الرئيس اللبناني ميشال عون، شريطة أن تقوم إسرائيل بالانسحاب الكامل من جنوب لبنان وتوقف انتهاكاتها لقرار وقف إطلاق النار. هذا التصريح أثار جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية، وطرح العديد من الأسئلة حول نوايا حزب الله. هل يعكف الحزب فعلاً على التخلي عن سلاحه الذي يعتبر جزءاً أساسياً من هويته، أم أن هذا التصريح ليس سوى مناورة سياسية؟ وكيف سيكون رد فعل الصهاينة وأمريكا على مثل هذه التصريحات؟ وهل يتجه الحزب إلى التفاوض على سلاحه ضمن تسوية سياسية، أم أن هذا التصريح ليس إلا تكتيكاً لكسب الوقت في ظل الوضع الإقليمي المتوتر؟

إن هذا التصريح لم يكن مجرد حدث عابر في الساحة السياسية اللبنانية، بل حمل في طياته تساؤلات واسعة بشأن توجهات حزب الله المستقبلية في وقت حاسم تعيشه المنطقة. فالحزب الذي نشأ كحركة مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي في جنوب لبنان، أصبح اليوم لاعباً إقليمياً قوياً، ورمزاً للمقاومة في المنطقة. لكن مع التغيرات التي طرأت على الساحة اللبنانية والإقليمية، لا يمكن التغاضي عن تأثير الضغوط الدولية والإقليمية على مواقف الحزب.

حزب الله بين الماضي العسكري والتحديات المستقبلية

تاريخ حزب الله العسكري مليء بالإنجازات البطولية التي لا يمكن تجاهلها. إذ يعتبر الحزب صاحب الفضل في تحرير جنوب لبنان في عام 2000 بعد 18 عاماً من الاحتلال الإسرائيلي. هذا التحرير يعتبر نقطة فارقة في التاريخ اللبناني والعربي، حيث تمكنت المقاومة من إجبار إسرائيل على الانسحاب دون قيد أو شرط، مما شكل ضربة معنوية قاسية للدولة العبرية. ومع اندلاع حرب 2006، نجح حزب الله في مواجهة العدوان الإسرائيلي على لبنان، وتمكن من صمود غير مسبوق، حيث ألحقت قواته بالصهاينة خسائر فادحة على جميع الأصعدة، ما دفع الحكومة الإسرائيلية إلى إعلان الحرب دون تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

لكن مع مرور الوقت، تغيرت المعادلات الإقليمية، وتزايدت الضغوط الدولية على الحزب نتيجة لارتباطه الوثيق بإيران وسوريا، ولتأثيره المتزايد في الصراعات الإقليمية مثل الحرب في سوريا واليمن. في هذا السياق، يمكن القول إن موقف حزب الله العسكري أصبح أكثر تعقيداً، حيث يواجه تحديات جديدة على الساحة المحلية والدولية. لكن في نفس الوقت، يعزز الحزب من ترسانته العسكرية، ويبني تحالفات إقليمية متينة، مما يجعله لاعباً إقليمياً رئيسياً في مواجهة تهديدات إسرائيل وداعميها.

إلا أن هذا الوضع يطرح تساؤلات جديدة: هل يمكن لحزب الله أن يظل متمسكاً بنفس استراتيجيته العسكرية، أم أن هناك تحولات قد تحدث في مواقف الحزب في المستقبل القريب؟ وهل سيقبل الحزب بتقديم تنازلات تتعلق بسلاحه في ظل الضغوط الداخلية والخارجية؟

الغموض والتساؤلات

تصريح المسؤول في حزب الله يحمل الكثير من الغموض والتساؤلات، لكنه يفتح المجال للتفكير في عدة احتمالات قد تفسر هذا الموقف حيث من الواضح أن سلاح حزب الله أصبح يمثل عقبة أمام إعادة الإعمار في لبنان والحصول على المساعدات الدولية. تشير التقارير إلى أن بعض الجهات الغربية والعربية قد ربطت تقديم الدعم المالي لإعادة بناء لبنان بنزع سلاح الحزب. قد تكون هذه الضغوط قد دفعت الحزب إلى التفكير في تقديم تنازلات سياسية، بما في ذلك مناقشة سلاحه مع الحكومة اللبنانية. إذا كانت هذه الضغوط هي العامل المحفز، فإن الحزب قد يكون يسعى إلى تخفيف العبء الاقتصادي والسياسي الذي يعاني منه لبنان. ولكن، يبقى السؤال: هل سيقبل حزب الله بتقديم هذه التنازلات ويضحي بسلاحه الذي يعتبره جزءاً أساسياً من استراتيجيته؟

الاحتمال الثاني هو أن إيران، الحليف الأقوى لحزب الله، قد تكون قد وجهت الحزب للتحلي بالمرونة في سياق المفاوضات مع الولايات المتحدة. فإيران، التي تواجه ضغوطاً شديدة بسبب التهديدات العسكرية والاقتصادية، قد تكون قد طلبت من حزب الله اتخاذ خطوات تخفف التوترات في المنطقة. قد يكون التفاوض حول سلاح حزب الله جزءاً من مسعى أوسع للتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة حول قضايا متعددة، بما في ذلك البرنامج النووي الإيراني ودعم المقاومة في لبنان وفلسطين. في هذا السياق، قد يكون الحزب مستعداً لتقديم بعض التنازلات العسكرية، ولكن ضمن شروط محددة تضمن مصالحه الإقليمية.

الاحتمال الثالث الذي قد يفسر التصريح هو أن حزب الله يواجه تحديات كبيرة نتيجة للعدوان الإسرائيلي المتكرر على مقراته وتدمير جزء كبير من قدراته العسكرية. بعد سنوات من الضغط العسكري والسياسي، قد يكون الحزب قد قرر التلاعب بهذه الضغوط من خلال طرح موضوع سلاحه في إطار الحوار مع الدولة اللبنانية. هذا يمكن أن يكون بمثابة مناورة لكسب الوقت وتخفيف الضغوط، مع العلم أن حزب الله لا يزال يمتلك القدرة على الردع ويعد سلاحه جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيته الدفاعية.

تفاعلات التصريح مع السياق الإقليمي والدولي

توقيت التصريح له دلالة كبيرة. ففي وقت قريب من الزيارة التي قامت بها المبعوثة الأمريكية إلى لبنان، مورغان أورتاغاس، والتي ركزت فيها على ضرورة نزع سلاح حزب الله قبل أي حديث عن انسحاب إسرائيلي، يبدو أن هذا التصريح يهدف إلى الضغط على الأطراف المعنية لإعادة فتح النقاش حول سلاح الحزب. من جهة أخرى، فإن التصريح جاء متزامناً مع مفاوضات إيرانية-أمريكية في سلطنة عمان، مما يشير إلى أن هناك تحركات إقليمية ودولية قد تؤثر على استراتيجيات حزب الله المستقبلية.

إسرائيل وأمريكا، من جهتهما، تعتبران نزع سلاح حزب الله شرطاً أساسياً لتحقيق الاستقرار في لبنان. لذلك، قد يكون رد فعلهما على هذا التصريح مليئاً بالحذر. إذا كان حزب الله جاداً في التخلي عن سلاحه، فقد يتسبب ذلك في تغييرات دراماتيكية في ميزان القوى الإقليمي. لكن من غير المتوقع أن يكون هذا التنازل سهلاً، خاصة في ظل التاريخ الطويل للمقاومة.

هل سيترك حزب الله سلاحه؟

من غير المحتمل أن يتخلى حزب الله عن سلاحه بسهولة. فالسلاح يمثل أكثر من مجرد أداة قتال بالنسبة للحزب؛ إنه جزء من هويته ومنهج مقاومته. كما أن أي تنازل في هذا المجال قد يؤدي إلى خسارة الدعم الشعبي الذي يتمتع به في لبنان، فضلاً عن فقدان مكانته كحركة مقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي. التصريحات

الأخيرة، رغم أهميتها، يمكن أن تُفهم في سياق تكتيكي أكثر منها إعلانًا عن تغيير جذري في استراتيجيات الحزب.

تاريخ الحزب العسكري وتجربته في مقاومة إسرائيل يجعل من الصعب تصور أن يتخلى عن سلاحه بهذه السهولة. إلا أن هذا لا يعني أن الحزب لا يواجه تحديات كبيرة أو أنه لا يتفاوض بشكل غير مباشر حول هذا السلاح في سياقات معينة. يمكن أن يكون هذا التصريح، إذا كان حقيقياً، جزءاً من مناورة سياسية لتهيئة الظروف المناسبة، سواء من أجل الضغط على إسرائيل أو لتحسين موقفه في المفاوضات مع القوى الدولية.

الموقف اللبناني الداخلي

لبنان، الذي يعاني من أزمة اقتصادية خانقة، يتعرض لضغوط كبيرة من المجتمع الدولي. في هذا السياق، يعتبر سلاح حزب الله موضوعاً حساساً للغاية. فبينما يراه البعض كحاجة دفاعية ضد العدوان الإسرائيلي، يعتبره البعض الآخر تهديداً لاستقرار الدولة اللبنانية ومواردها. الموقف الداخلي اللبناني حول هذه المسألة قد يختلف تبعاً للتيارات السياسية، فمنهم من يساند المقاومة بكل الوسائل، ومنهم من يطالب بتسوية في إطار حوار شامل مع جميع القوى اللبنانية.

هذه الاختلافات السياسية الداخلية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على المفاوضات المستقبلية حول سلاح حزب الله. فالحوار حول نزع السلاح يحتاج إلى توافق بين القوى السياسية المختلفة في لبنان، وهو أمر ليس بالسهل في ظل الانقسام العميق الذي يعاني منه البلد. كذلك، فإن القوى الدولية، وخاصة الولايات المتحدة، تضغط بشكل مستمر على الحكومة اللبنانية لتحقيق نزع سلاح الحزب، وهو ما يضع لبنان أمام تحديات كبيرة، ويؤثر على قدرة الحكومة اللبنانية على اتخاذ قرارات مستقلة.

وفي العموم لا يبدو أن حزب الله سيغادر ساحة المقاومة أو يتخلى عن سلاحه في المستقبل القريب. إذ أن سلاحه ليس فقط رمزاً للنضال ضد الاحتلال الإسرائيلي، بل هو أيضاً جزء من استراتيجية سياسية وعسكرية معقدة تخدم مصالحه الإقليمية والوطنية. في النهاية، يبقى السؤال الأهم: كيف سيتعامل الحزب مع الضغوط المتزايدة من الخارج والداخل؟ وهل ستكون هذه التصريحات بداية لتغيير استراتيجي أكبر أم أنها مجرد تكتيك سياسي لتحسين الوضع في وقت حساس؟

عدوانهم على سوريا يتواصل

أي اهداف للصهاينة من هجماتهم على بلد «جريح» ؟

محمد بن محمود

في ظـــل الأوضاع المضطربـــة التي تشـــهدها منطقة الشرق الأوسط، لا تزال إسرائيل تتبع سياســـة القصف المستمر والعدوان المتزايد على الأراضي الســـورية. ففي الثاني من الشـــهر الجـــاري ، نفذت الطائـــرات الحربية الإسرائيليـــة سلســـلة مـــن الغارات العنيفـــة التي اســـتهدفت العديد من المنشآت العســـكرية في سوريا، بما في ذلك المطارات والمراكز البحثية في حماة ودمشق. ورافق هذه الغارات اجتياح بري، مما أدى إلى اشتباكات عنيفة في جنوب سوريا، وتحديدًا في محافظتي درعا والقنيطرة.

لكن ما وراء هذا التصعيد العسكري؟ وما الغاية التي يسعى رئيس الوزراء الإسرائيـــلي، بنيامـــين نتنياهـــو، إلى تحقيقها من خلال اســـتهداف سوريا بهذه الحملة الجوية الواسعة؟

في البداية، يتضح أن الهجوم الأخير هو جزء من اســـتراتيجية إسرائيلية تهدف إلى تدمير ما تبقـــى من البنية التحتية العســـكرية الســـورية، التي كانت تمثـــل تهديدًا محتمـــلاً للأمن الإسرائيلي بعد ســـقوط نظام الأســـد في ديســـمبر 2024. فبالرغـــم مـــن أن الطائـــرات الحربيـــة الإسرائيلية تستهدف منذ سنوات مواقع سورية، إلا أن هـــذه الهجمـــات أصبحت أكثر كثافة في الفـــترة الأخيرة، مما يعكس رغبة إسرائيل في القضـــاء تمامًا على أي قدرة سورية على مواجهة أو تهديد أمنها في المستقبل.

هذه الهجمات ليست مجرد عمليات عســـكرية تقليدية، بـــل هي محاولة لإبعاد ســـوريا عن الساحة العسكرية الدولية ومنعهـــا من إعادة بناء قوتها العسكرية.

وتظهـــر إسرائيل من خـــلال هذه الغـــارات رغبتها في أن تكون ســـوريا دولة منزوعة الســـلاح، لا تملك قدرة على تشـــكيل أي تهديد مستقبلي. فقد فقدت إسرائيل، منذ ســـقوط الأسد، عنصر الاســـتقرار الـــذي كان يوفره نظامـــه، والـــذي حافظ عـــلى هدوء جبهات ســـوريا مع إسرائيل لعقود. لذلك، تسعى تل أبيب إلى عدم السماح لأي جهة أو طـــرف خارجي بأن يمد الجيش السوري بالســـلاح أو يقويه بأي شـــكل من الأشـــكال، معتبرة أن أي محاولة لتقوية الجيش الســـوري ســـتكون بمثابة تهديد مباشر لأمنها القومي.

لكن غايـــات إسرائيـــل لا تتوقف عند مجـــرد تدمير البنية العســـكرية الســـورية. فإسرائيل تسعى إلى فرض مشهد ميداني يتناسب مع مصالحها عـــلى الأرض. ومن خلال اســـتهداف المناطق الحدوديـــة والمناطق الحيوية مثل مطـــار حماة ومطـــار التيفور، تحاول إسرائيل إعادة تشـــكيل الواقع العسكري في ســـوريا لتكون مناطق التماس مدمرة ومراقبة بشـــكل دائم، لتقليـــل أي فرصة لتطوير بنية تحتية عســـكرية تهدد إسرائيل في المستقبل. هذا المســـعى ينســـجم مع مساعي إسرائيـــل للحفاظ عـــلى هيمنتها في المنطقة وضمان تفوقها العســـكري على جيرانها.

إضافـــة إلى ذلك، مـــن الواضح أن غارات إسرائيل تأتي في وقت حساس على الصعيدين الإقليمي والدولي. فقد تزامنـــت هذه الحملة مـــع الاتفاقات الأخـــيرة في حلب، التي تـــم بموجبها إخراج المجموعات المســـلحة التابعة لقوات سوريا الديمقراطية «قسد» من مناطق معينة. وهذه الاتفاقات، التي تعتبرها إسرائيل تهديدًا لاستراتيجيتها في سوريا، قد تعزز من موقف الحكومة الســـورية في مواجهـــة ضغوطـــات الخـــارج. لذا، من المحتمـــل أن يكون الهجوم على سوريا أيضًا رسالة قوية إلى قوى إقليمية ودوليـــة، مثل تركيا والســـعودية، مفادها أن إسرائيل هي اللاعب الرئيسي في تحديد المشهد الأمني في ســـوريا، ولا يمكن لأي طرف آخر، حتى وإن كان بضوء أخضر أمريكي، أن يتجاوز مصالحها في المنطقة.

الرسالة الأبرز التي تسعى إسرائيل إلى توجيههـــا من خلال هـــذا الهجوم هي أنها لن تســـمح لأحد، سواء كانت تركيـــا أو أي دولة أخرى، بإدارة الملف السوري دون مشاركتها. وبالرغم من تزايد النفـــوذ التركي في بعض المناطق الســـورية، فإن تل أبيـــب تؤكد أن أي محاولة لتحجيم وجودها في ســـوريا أو تمكين طرف آخر مـــن التأثير على مجريات الأمور في سوريا ستقابل برد فعل عسكري عنيف.

ومـــع التصعيد المســـتمر، لا تزال الحكومة الســـورية في موقف دفاعي، حيث تكرر تأكيداتها بعدم قدرتها على مواجهة إسرائيل عســـكريًا، وتلجأ إلى الأمم المتحدة والدول المؤثرة في الساحة الدولية لوقف العدوان. ولكن إسرائيل، التي لا تثـــق في الحكومة الســـورية الحالية، تواصل تطبيق استراتيجيتها العسكرية بشكل متســـارع، مُصرّة على أن أي مفاوضات مستقبلية يجب أن تتم في إطار يقـــوي من مصالحها ويضمن عدم تمكين سوريا من إعادة بناء قوتها العســـكرية.و في المحصلة، يبدو أن هدف إسرائيل من هذا الهجوم هو تشكيل واقع عســـكري جديد في سوريا، يستفيد من التوازنات الإقليمية والدولية التي تتغير باســـتمرار. وعلى الرغم من أن هذه الحرب قد تكون قد اقتربت من نهاياتها في بعض الجبهات، إلا أن الأهداف الإسرائيلية لا تزال بعيدة عن الانتهاء. فإسرائيل، التي تستعرض قوتها العسكرية في ســـوريا، تواصل فرض إرادتها على هـــذه الأرض التي أصبحت ســـاحة لتصفية الحسابات الإقليميـــة والدولية، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية بعيدة المدى في المنطقة.

كشفت عن فشل سياسي وعسكري عميق للصهاينة

تحقيقات 7 أكتوبر تُفجّر مُفاجأة جديدة

محمد بن محمود

في ظل الاخفاقات التي لحقت بجيش الاحتلال الإسرائيلي، في إثر هجوم السابع من أكتوبر 2023 ضمن عملية طوفان الأقصى، كشف جيش إسرائيل خلال اليومين الماضيين تفاصيل اقتحام مقاتلي حركة حماس لمستوطنة نيريم المحاذية لقطاع غزة إبان هجوم 7 أكتوبر 2023، مُقرا بفشله في الدفاع عنها. وجاء ذلك في تقرير أصدره الجيش، ونشر فيه تفاصيل جديدة بشأن نتائج تحقيقاته في هجوم 7 أكتوبر، حسب صحيفتي هآرتس ويديعوت أحرونوت العبريتين الخاصتين.

وأشار التقرير إلى أن 150 مقاتلا من حماس تسللوا إلى مستوطنة نيريم على 3 دفعات مختلفة، بدءًا من الساعة 6:42 صباحا بالتوقيت المحلي، بينما كان أول وصول لقوة من الجيش إلى هذه المستوطنة عند الساعة 13:24، أي بعد 6 ساعات و42 دقيقة.

وذكر التقرير أن 10 جنود إسرائيليين قتلوا خلال المعارك التي دارت داخل نيريم ومحيطها، فيما تعرض 8 آخرون للاختطاف، ولاحقا أُعيدت جثث 3 منهم إلى إسرائيل.

ولفت إن المنطقة قبيل الهجوم كان يتواجد فيها عسكريون من الكتيبة 51 التابعة للواء غولاني، وقوات من الكتيبة 77 من اللواء المدرع السابع.

وإضافة إلى ذلك، تمركزت قوات إضافية في موقع عسكري قرب نيريم، بما يشمل دبابتان، ووحدة مشاة مزودة بناقلة جنود مدرعة من طراز نامر.كما ضم موقع عسكري آخر قريب قوة مشاة احتياطية مزودة بمركبات عسكرية.

فيما تواجد داخل نيريم فريق استجابة للطوارئ مكون من 8 أفراد، بمن فيهم ضابط أمن المستوطنة. وأورد التقرير تفاصيل دقيقة للهجوم، محدد بالتوقيتات.وأشار موقع والاه الاسرائيلي إلى أنّ النتائج تكشف عن فشل سياسي عميق، يوم السابع من أكتوبر، وليس فشلاً تقنياً فقط.

كما لفت إلى أنّ حماس أطلقت الصواريخ على نقاط مراقبة للجيش لاستدراج القوات ودفعها للملاجئ.

كذلك، أقرّ اللواء الإسرائيلي، دان غولدفوس، أمس الخميس، بأنّ الجيش الإسرائيلي أخطأ ولم يفهم حجم الحدث الذي خططت له حماس في 7 أكتوبر 2023، وذلك في إثر التحقيق الذي أجراه الجيش الإسرائيلي بشأن الهجوم على حفل نوفا، مقرّاً بإخفاق الجيش في حماية مستوطنات غلاف غزة.وأضاف غولدفوس: نحن، الجيش الإسرائيلي، فشلنا في توفير الدفاع المناسب لمواطني إسرائيل في ذلك اليوم الصعب.

بدوره، أقرّ العميد احتياط عيدو مزراحي، المسؤول عن التحقيق، متوجهاً في حديث للعائلات: لا يمكن الهروب.. إنه فشل كبير ومتعدد الأجهزة.وكان الاعلام الإسرائيلي قد تحدث في وقت سابق عن خلاف بين الشرطة الإسرائيلية والجيش حول المسؤولية عن أحداث مهرجان نوفا في منطقة غلاف غزة، حيث اعتبرت الشرطة أنها كانت في الخط الأمامي بينما غاب الجيش عن المشهد.

إسرائيل فشلت فشلا ذريعا في غزة

وبدورها نقلت صحيفة معاريف عن رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي السابق الجنرال المتقاعد غيورا آيلاند قوله إن إسرائيل فشلت فشلا ذريعا في حرب غزة. وأضاف آيلاند وهو -مهندس خطة الجنرالات لتهجير شمال غزة- أن هزيمة إسرائيل بحرب غزة يمكن قياسها من خلال معرفة من حقق أهدافه وأي جانب فرض إرادته على الآخر. وأردف قائلا بالنظر إلى اتفاق غزة فإن إسرائيل فتحت معبر رفح وانسحبت من محور نتساريم بينما عاد آلاف الفلسطينيين إلى الشمال. وطُرح اسم خطة الجنرالات في وسائل الإعلام الإسرائيلية أول مرة مطلع سبتمبر الماضي، وهي خطة عسكرية تتألف من مرحلتين، وفق ما أعلنه منتدى الضباط والمقاتلين في الاحتياط. وقضت المرحلة الأولى من الخطة بتهجير السكان المتبقين حينها في شمال القطاع الذي كان من المفترض إعلانه منطقة عسكرية خلال المرحلة الثانية، على أن تعمم التجربة لاحقا على كامل أنحاء القطاع. كما قضت الخطة بتحويل المنطقة الواقعة شمال محور نتساريم إلى منطقة عسكرية مغلقة وإرغام نحو 300 ألف فلسطيني في شمال القطاع على النزوح خلال أسبوع. وتهدف الخطة إلى القضاء بشكل كامل على أي وجود لحماس في شمال القطاع من خلال إفراغ المنطقة من سكانها وتحويلها إلى منطقة عسكرية مغلقة ومنع دخول المساعدات.

نتنياهو والصراع الداخلي ضدّه

على صعيد متصل تصاعد الصراع الداخلي ضد نتنياهو، بعد إطلاقه الحرب الثانية على قطاع غزة في 18/3/2025، إلى مستوى لم يعهده من قبل، طوال عهوده، في رئاسة الحكومة.فنتنياهو تمرّس في مواجهة خصومه الداخليين، والإفلات من الأزمات التي كان من الممكن أن تطيح به. ولكنه في هذه المرة، يواجه مستوى من الصراع الداخلي والتأزيم، راح يتهدّده بالسقوط، لا سيما إذا تحوّل التظاهر إلى الإضرابات، وأشكال العصيان المدني.

لو كان وضع الكيان الصهيوني، كأيّ دولة طبيعية، مشكّلة تاريخياً، لكان من السهل، توقع تطوّر ما يجري، من تظاهرات وصراعات داخلية، إلى المستوى الذي يطيح بنتنياهو وحكومته. ولكن، لأنه كيان استيطاني اقتلاعي- إحلالي عنصري، يصعب التأكد من توقع تطوّر هذه الأزمة إلى مستواها الأعلى، كما هو في الحالات الطبيعية.ولعل أهم ما يشكّل الاختلاف، هو طبيعة الصراع الذي يخوضه الكيان ككل، مع الشعب الفلسطيني. وذلك باعتباره حرب وجود، وليس حرب حدود، أو حرباً لتغيير نظام (مثلاً من نظام أبارتايد إلى نظام دولة مساواة مواطنية، ما بين سكانها، أو مكوّناتها، أو مواطنيها).

وهذا يفسّر لماذا لجأ نتنياهو إلى الهروب من أزمته الداخلية، إلى شنّ حرب ضدّ غزة (طبعاً رغبته). وهذا يفسّر أيضاً المواقف الأمريكية، أو الغربية من الصراع عموماً، وحتى من احتمال شخصية رديئة، مُرتَكِبة جرائم إبادة، مثل شخصية نتنياهو. ولكن، مع ذلك، لا بدّ من الرصد الدقيق للتصعيد، الذي راح يأخذ مداه الأعلى، في الصراع الداخلي ضدّ نتنياهو، وحكومته المتصادمَيْن مع تقاليد الكيان الصهيوني، ودولته العميقة، وتقاليده الديمقراطية. وهي التقاليد التي أرساها المؤسّسون من العلمانيين المتدينين الصهاينة، اللابسين لبوس الحركات العمالية اليسارية الغربية، من أمثال بن غوريون، وشاريت، وبيريز ورابين.

فالتظاهرات الأخيرة الحاشدة، لم تعد معبّرة عن دعم أسر الأسرى فحسب، وإنما أيضاً، أصبحت معبّرة عن اتجاهات كثيرة، معارِضة لنتنياهو وتحالفه: سموتريتش/ بن غفير، أو معبّرة عن اتجاهات، تدافع عن القضاء واستقلاليته، في وجه تغوّل نتنياهو عليه. وهو صراع يمسّ أساساً من أسس تشكيل الكيان الصهيوني. بكلمة، لم تعد الأزمة التي يواجهها نتنياهو، مقتصرة على الموقف من الحرب، ومن معالجة قضية الأسرى فقط، وإنما أصبحت متعدّدة الأبعاد والاتجاهات والتوجهات، بما يمسّ بعض السمات المؤسّسة للكيان الصهيوني. وهو ما يسمح باعتبار نتنياهو، في أشدّ حالات ضُعفه، في موازين القوى، وفي أشدّ أزمة داخلية، واجهها حتى الآن. وذلك فضلاً عن انهيار كل استقلالية له، في مواجهة ترامب، الذي أصبح نتنياهو، أسيراً له. وأصبح ترامب حاميه الوحيد. ولكنها حماية غير مضمونة البقاء، بسبب ترامب نفسه، غير المضمونة مواقفه، والقابلة للتقلب إلى حدّ انقلابه من رجل سلام، يريد أن يطفئ بؤر الحرب المتوترّة إلى آريس إله الحرب في الأساطير الإغريقية، حيث أعطى نتنياهو ضوءاً أخضر لشنّ الحرب الأخيرة على غزة. وأعلن حرباً ضروساً على اليمن، ما زال غارقاً فيها إلى أذنيه. وراح يدّق طبول حرب شبه عالمية، ضدّ إيران. طبعاً هذا لا يعني أن ترامب، غير قابل للانقلاب مرّة أخرى (مثلاً على نتنياهو)، لابساً لبوساً مختلفاً. ولهذا، فإن الصراع الداخلي المندلع ضد نتنياهو، يجب أن يراقَب جيداً. مما يسمح بتوقع الإطاحة به، أو فرض تراجعات مذلّة عليه. وذلك إذا ما تحرك، الهستدروت أيضاً.

الرابطة المحترفة الأولي لكرة القدم

عندما يصبح الميدان ثانويا ومكتب الرابطة هو اللاعب الرئيسي

محمد الدريدي

في العادة، يُفترض أن تحسم نتائج كرة القدم على أرض الملعب حيث يتنافس اللاعبون وفق قواعد عادلة ومتوازنة. لكن البطولة التونسية اليوم تعيش وضعًا شاذًا، حيث أصبحت النتائج والقرارات تُحدد داخل المكاتب وفي أروقة الرابطة بدل أن تُحسم في المستطيل الأخضر. التخبط الإداري، التدخلات المشبوهة، والقرارات المثيرة للجدل تجعل المشهد الكروي في تونس أشبه بملعب سياسي أكثر من كونه منافسة رياضية حقيقية.

خصم نقاط النادي الإفريقي... نزاع بلا فائدة؟

و عبّرت جمعية النادي الإفريقي أنّ استغرابها الشديد من القرار الصادر عن لجنة الاستئناف المتعلق بقبول الطعن المقدم من اتحاد بن قردان بخصوص قرار الرابطة الصادر يوم 17 مارس الماضي ما يعني اعتماد النتيجة الحاصلة على الميدان وهي التعادل السلبي، وبالتالي خصم نقطتين من رصيد النادي الإفريقي.

وقالت الجمعية، في بيان لها، إنّ قرار لجنة الاستئناف نتج عنه «سلب الفريق حقه القانوني وتغيير ترتيب وخارطة البطولة الوطنية لفائدة أطراف معلومة»، حسب تقديرها.

وأضافت أنه «بالرجوع إلى ظروف اجتماع لجنة الاستئناف وملابسات قرارها ومداولاتها وتوقيتها وتوقيت الإعلام بالقرار، الذي كان على الساعة منتصف الليل و27 دقيقة، يتضّح جليًّا تعمّد أعضاء هذه اللجنة خرق الأحكام الإجرائية والقوانين الرياضية لتغيير الترتيب رضوخًا لتعليمات مُسبقة»، على حد ما ورد في نص البيان.

وترى جمعية النادي الإفريقي أنّ «هذا القرار مخطّط له ودُبّر في الخفاء من قبل المسؤول الأوّل عن الجامعة التونسية لكرة القدم ونُفّذ بحذافيره من قبل المسؤول الأوّل عن لجنة الاستئناف»، حسب تعبيرها، واصفة ذلك بـ«العبث».

وبناءً على ذلك، أكد النادي الإفريقي أنه سيواصل المسار القانوني طعنًا في قرار لجنة الاستئناف، وسيقوم بجميع الإجراءات القانونية والقضائية لحلّ اللجنة وإيقاف تنفيذ وإبطال جميع أعمالها وقراراتها التي قالت إنها «فاقدة للشرعية والمشروعية»، وفق ذات البيان.

كما أكد أنه سيتخذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة للدفاع على مصداقية واستقلالية ما تبقّى من الهياكل القضائية الرياضية في ظلّ ما اعتبره «تدخّلًا واضحًا وجليًّا من قبل مسؤولين غاب عنهم الحياد وروح المسؤولية»، حسب تقديره.

وشدد على أنه سيقوم بـ«التتبعات الجزائية ضدّ الجامعة التونسية لكرة القدم فيما يخصّ جميع أعمال التسيير والتصرّف وما شابها من خروقات قانونية جسيمة».

وأهاب النادي الإفريقي في ختام بيانه بجماهيره ضبط النفس وتسبقة الصالح الوطني العام على الصالح الخاص، داعيًا إياهم لرصّ الصفوف لدعم قرارات الهيئة المديرة القانونية الرياضية والمدنية والجزائية.

وكانت لجنة الاستئناف بالجامعة التونسية لكرة القدم قد قررت، عقب اجتماعها ليلة الثلاثاء 8 أفريل 2025، قبول الطعن المقدم من نادي اتحاد بن قردان في علاقة بقرار الرابطة الصادر يوم 17 مارس الماضي المتعلق بمباراته ضد النادي الإفريقي، ما يعني اعتماد النتيجة الحاصلة على الميدان وهي التعادل السلبي.

جدير بالذكر، أنه بعد مباراة النادي الإفريقي واتحاد بن قردان التي انتهت بالتعادل السلبي في 26 جانفي 2025، لحساب الجولة 16 للبطولة التونسية، كان النادي الإفريقي قد تقدم باعتراض إلى الرابطة المحترفة الأولى ضد جلوس عضو الهيئة المديرة لفريق اتحاد بن قردان أيمن شندول على دكة

بدلاء فريقـــه رغم أنه كان معاقبًا ولم يقم بتسوية مبلغ المخالفة المالية.

وبناءً على ذلك، قررت الرابطة، في 17 مارس 2025، قبـــول اعتراض النادي الإفريقي وبالتـــالي منح نقاط المباراة إليه واعتباره فائزًا جزائيًا (0-2)، ما يعني إضافة نقطتين لرصيده، وسحب نقطة مـــن رصيد اتحاد بـــن قردان حينها.

في الوقت الذي يســـعى فيه النادي الإفريقي لتثبيـــت موقعه في البطولة، يُفاجَأ الجمهور بقرار خصم نقطتين من رصيده، مما يضع الفريق في موقع جديد خاصة بعـــد الانتصار أمام نجم المتلوي. الغريب في الأمـــر أن الجميع يعرفون أن هذا القرار لن يُعدل شـــيئًا في محكمة التحكيـــم الرياضي الدولية (TAS)، إلى أي مدى يمكن أن تســـتمر هذه المعارك القانونية غير المجدية التي تُضعف الفرق وتشـــتت تركيزها عن الجانب الرياضي الحقيقي؟

الترجـــي الرياضي... ملف يوســـف بلايلي يثـــير التســـاؤلاتأصدرت إدارة الترجي الريـــاضي التونسي، مجموعة من القرارات الهامـــة بعد قرار رابطة الدوري التونسي بمعاقبة نجم الفريق، يوســـف بلايلي، بالإيقـــاف مباراتين وغرامة مالية قدرها 5000 دينار.

وكانت لجنة الأخلاق والانضباط قد اســـتدعت بلايلي في 4 أفريل للاستماع إليه، بشـــأن ما اعتـــبر «حركة غير أخلاقيـــة» خلال مبـــاراة فريقه ضد شبيبة العمران في مارس ، وهو ما نفاه اللاعب بشكل قاطع.

إدارة الترجـــي ترفض عقوبة بلايلي وتطلب فتح تحقيق

ووفقًا لما جـــاء في البيان الذي نشره النـــادي التونـــسي عـــلى صفحته في «فيسبوك»، فإنه «أمام ما شاب الملف التأديبي من خروقات جســـيمة أثرت في حقوق اللاعب والنادي، قررت إدارة النـــادي تجميد التعامل مـــع الرابطة الوطنية إلى حين انتخاب هيئة جديدة تحترم معايير الشـــفافية والحيدة في القرار». كما قامت الإدارة بمراســـلة المكتب الجامعي رســـميًّا لعقد جلسة عاجلة، بحضـــور ممثل عن الجمعية لتوضيح التجاوزات التي حدثت.

إلى جانب ذلك، اتخـــذت إدارة نادي باب سويقة قرارًا بتعليق مشاركتها في المسابقات المحلية إذا استمر التجاهل والتعســـف في التعامل مـــع الجمعية ولاعبيها؛ وقررت كذلك مراسلة وزارة الشباب والرياضة لطلب فتح تحقيق إداري شـــامل في طريقة عمل الرابطة والهيئات التابعة لها.

ولم تكتـــفِ الإدارة بذلك، بل قررت تقديـــم طعن عاجـــل أمـــام اللجنة الوطنية للاستئناف في القرار التأديبي المجحف، مع التمسك بضرورة الفصل في القضية بأسرع وقت ممكن لتجنب تنفيذ العقوبة قبـــل الوصول إلى قرار القرارات التأديبيـــة أصبحت جزءًا من المشـــهد اليومي للكرة التونسية، لكنها تبدو أكثر اســـتهدافًا للجماهير حيـــث أن النادي البنزرتي يســـتقبل شبيبة العمران دون حضور الجمهور بسبب تهديده بعقوبة «الويكلو»، لكن لماذا؟ وما هو الســـياق الحقيقي لهذا القرار؟المعضلـــة الأكبر هي أن النادي البنزرتي سيواجه الإفريقي في المباراة القادمة في بنزرت، فهل هناك نية مبيتة لضبط الأمور بطريقة تخدم مصالح معينة، خاصة مع اقتراب الحسم؟

إعادة مباراة النجم الساحلي والقوافل ... قرار متناقض وغير منطقي!

في كل دوريـــات العالم، عندما يُقدم فريـــق طعنًـــا في قـــرار، يُفترض أن يكون ذلك الطعن مؤسسًا على أسس قانونيـــة صحيحة، ولكـــن ماذا عن حالة النجم الســـاحلي امام قوافل في قفصة ؟ فالفريق لم يطلب أصلًا إعادة المبـــاراة، بل اكتفـــى بتقديم طعن في نتيجة المواجهة، ومع ذلك قررت لجنة الاستئناف إعادة المباراة!

إضافة إلى ذلك، هناك تفاصيل أخرى تزيد من الغموض، إذ صدر القرار يوم 8 أفريـــل في الليل، في حـــين أن الجولة التالية كانت مقـــررة يومي 12 و13 أفريل، والفرق الأخـــرى مثل الترجي كانت تلعـــب في كأس تونس يوم 16 أفريـــل. لكن ماذا عن مبـــاراة النجم وڤفصة؟ لماذا لـــم يتم تحديد موعدها منصف.

وأكـــدت الإدارة رفضهـــا القاطع للقرارات الجائرة الصادرة عن الرابطة الوطنية لكرة القدم المحترفة، مشددة على الاعـــتراض القوي عـــلى انعدام الحياد والشـــفافية في معالجة الملف، ورغبتها في استنكار ازدواجية المعايير في التعامل مع قضايا مماثلة لم تتخذ بشأنها إجراءات مشابهة.

وأخـــيرًا، أشـــادت إدارة الترجـــي بجماهيرهـــا الوفية التـــي وقفت إلى جانـــب الجمعية، ودعـــت الجميع إلى التحلي بأقـــصى درجات ضبط النفس والحفـــاظ على الســـلوك الحضاري؛ وأكدت أن النادي ســـيبقى دائمًا كما عهده مشجعوه، قلعة للحق والكرامة الرياضية، ومدافعًا عن راية الوطن في كل الميادين.

النادي البنزرتي... ضبابية العقوبات

حتى الآن؟ هل هناك حســـابات خفية يتم تحضيرهـــا؟ هل هناك ترتيبات في الكواليس تسعى لإعادة توزيع نقاط البطولة وفق مصالح معينة؟

هل أصبحت البطولة مجرد أداة لإدارة التوازنات؟

كل هذه القرارات المتخبطة تشـــير إلى أن البطولة التونسية لم تعد مجرد منافســـة رياضية بقدر ما أصبحت ساحة لتصفية الحسابات والتدخلات غير الشـــفافة. الأندية لم تعد قادرة على التركيز على المســـتطيل الأخضر بســـبب القرارات المتغيرة والمفاجئة، والجماهير باتت تتساءل: هل البطولة تُحســـم بالأداء الرياضي أم بتوجيهات من مكاتب الرابطة؟

الأحـــداث الأخيرة تثبـــت أن الفرق والمشـــجعين ليســـوا الطرف الوحيد المتأثر بهذه الفوضى، بل إن مســـتوى كـــرة القـــدم عمومًا أصبـــح رهينة صراعـــات إداريـــة، تســـويات تحت الطاولة، وتخطيـــط بعيد عن المنطق الرياضي النزيه.

ما الحل لإنقاذ الكرة التونسية؟

إن استمرار هذا الوضع سيؤدي إلى مزيد من التدهور في مستوى البطولة وتراجع ســـمعة كرة القدم التونسية على الســـاحة الإفريقيـــة والدولية. لذلك،يجب أن تكون هناك حلول جذرية لتصحيح المسار، ومنها إعادة هيكلة إدارة المســـابقات بحيـــث تعتمد على قوانين واضحة غـــير قابلة للتلاعب و إبعاد الرابطة عن التدخلات السياسية والمصالح الضيقة، وجعـــل القرارات أكثر شفافية مع فرض رقابة مستقلة على التحكيم واللجان التأديبية لضمان عـــدم التأثر بالضغـــوط الخارجية و إعادة النظر في العقوبات العشـــوائية التي تستهدف الجماهير، والتركيز على تحســـين بيئة الملاعب بدلًا من فرض «الويكلو» بقرارات ارتجالية.

إذا لم يتـــم اتخاذ خطوات إصلاحية عاجلة، فإن البطولة التونسية ستبقى مجرد ملـــف إداري أكثر مـــن كونها منافسة رياضية حقيقية، وستتواصل الأزمـــة إلى أن يصبح الميـــدان مجرد تفصيل هامشي في كرة القدم التونسية.